

المعاهدة الدولية
بشأن الموارد الوراثية النباتية
للأغذية والزراعة



منظمة الأغذية والزراعة
للأمم المتحدة



A

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف
روما، إيطاليا، 16-19 سبتمبر/أيلول 2024
التقرير

البند 1- افتتاح الاجتماع

1- افتتح الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف (مجموعة العمل) الرئيسان المشاركان، السيد Sunil Archak (الهند) والسيد Michael Ryan (أستراليا). ودَّكر الرئيسان المشاركان بالثقة والفهم المتبادلين خلال المرحلة الأولى من العملية التي أفضت إلى إحراز تقدم ملموس نتيجة التوصل إلى توافق في الآراء في عدد من المجالات. وأعربا عن أملهما في أن تحرز المناقشات خلال الاجتماع الحالي مزيداً من التقدم بما يمكن مجموعة العمل من عقد مفاوضات على أساس نص خلال اجتماعها المقبل.

2- ورحب السيد Kent Nnadozie، أمين المعاهدة الدولية، بمجموعة العمل في المقر الرئيسي لمنظمة الأغذية والزراعة (المنظمة). ودعا جميع المشاركين إلى المحافظة على الروح الإيجابية والمشاركة البناءة والالتزام الذي ساد طوال اجتماعات مجموعة العمل منذ أن أعيد إحيائها في الدورة التاسعة للجهاز الرئاسي في نيودلهي، الهند في عام 2022. وطمأن مجموعة العمل إلى أنّ أمين المعاهدة الدولية والفريق المعاون هم في خدمة مجموعة العمل وعلى استعداد لتقديم كل ما يلزم من دعم لكي يكون هذا الاجتماع مثمراً ويتكامل بالنجاح.

البند 2- اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل

3- اعتمدت مجموعة العمل جدول أعمالها كما يرد في المرفق 1. ويمكن الاطلاع على قائمة المشاركين في الاجتماع ضمن المرفق 2.

4- وألقت الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة بيانات افتتاحية تناولت فيها النهج العامة التي تتبعها بخصوص القضايا الرئيسية وأبدت استعدادها للعمل بشكل بناء في سبيل التوصل إلى اتفاقات ومواجهة التحديات الماثلة أمام مجموعة العمل، واضعين في الحسبان ضرورة عرض حزمة متكاملة من الإجراءات على الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي مع حلول نهاية العام المقبل. وتوجهت الأقاليم ومجموعات أصحاب المصلحة بالشكر إلى الرئيسين المشاركين وإلى

الأمانة على الجودة العالية لوثائق الاجتماعات ودرجة وضوحها والتي صدرت جميعها باللغات كافة قبل وقت كافٍ من بدء الاجتماع، ما ساعد إلى حد كبير في التحضير لهذا الاجتماع. وتوجهها بالشكر أيضاً إلى الرئيسين المشاركين على ما بذلاه من جهود لضمان أن تكون العملية شاملة وشفافة، خاصةً من خلال عقد مشاورات غير رسمية قبل انعقاد جميع الاجتماعات الرسمية لمجموعة العمل ومع الأطراف المتعاقدة في جميع الأقاليم ومع مجموعات أصحاب المصلحة كافة.

البند 3- حزمة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف

5- قدّم الرئيسان المشاركان هذا البند من جدول الأعمال وأعطيا لمحة عامة عن الوثائق المتاحة، ولا سيما الوثيقة IT/OWG-EFMLS-12/24/3.1 Rev.1 بعنوان حزمة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف: اقتراح مقدّم من الرئيسين المشاركين، والوثيقة IT/OWG-EFMLS-12/24/3.2 Rev.1 بعنوان ملاحظات تفسيرية حول اقتراح الرئيسين المشاركين بشأن حزمة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف.

6- وبناءً على طلب مجموعة العمل في اجتماعها الحادي عشر، قدّم السيد Jonathan Shoham عرضاً يتضمّن تحديثاً للدراسة المتعلقة بالمبيعات والربحية في قطاع البذور، بعنوان "إعادة النظر في مبيعات وأرباح شركات البذور: النتائج". وسوف تتاح لمجموعة العمل الدراسة الكاملة في وقت لاحق من هذا العام من أجل إثراء المناقشة بشأن هيكل الدفع ومعدلاته. وتوجهت مجموعة العمل بالشكر إلى السيد Shoham على العرض المفيد وتطلعت إلى تلقي الدراسة الكاملة.

7- وأجرت مجموعة العمل قراءة أولية لمشروع القرار والاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد ومسودة نص تعديل الملحق الأول. ووافقت على استخدام نص مسودة حزمة التدابير، على النحو الوارد في المرفق 3 كأساس لمواصلة العمل في اجتماعها الثالث عشر. وحددت مجموعة العمل بعض المجالات التي تتطلب عملاً تحضيرياً في ما بين الدورات قبل انعقاد الاجتماع الثالث عشر. وبالإضافة إلى ذلك، قدّمت مجموعة العمل طلبات لإجراء تحسينات على مختلف أحكام مسودة حزمة التدابير وتم تلخيص هذه الطلبات في شكل أطر ترد ضمن المرفق 3.

8- ووافقت مجموعة العمل على أن هيكل الدفع يمثل أحد المجالات الواردة في مسودة حزمة التدابير التي تتطلب المزيد من البلورة قبل انعقاد الاجتماع التالي. وأكّدت مجموعة العمل دعمها القوي لآلية الاشتراك، لا سيما بالنظر إلى أهداف إنشاء نظام بسيط وثابت قانونياً وشفاف يزيد من الدخل القائم على المستخدمين لفائدة صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها في الأمد الطويل. ورأت مجموعة العمل مرةً أخرى أن آلية الاشتراك قد تستوفي النتائج المتوخاة من عملية تقاسم المنافع النقدية المتأتمية من استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي.

9- غير أنّ مجموعة العمل أشارت إلى أنه لا يوجد حتى الآن توافق في الآراء بشأن آلية للاشتراك فقط. وإذ ذُكرت بالأهداف المشتركة التي حددها الجهاز الرئاسي في دورته التاسعة بموجب القرار 2022/3، وافقت على البحث في إمكانية بلورة آلية تتضمن خيارين للدفع (خيار الدفع المسبق وخيار الدفع المؤجل) مع مراعاة المعايير والعوامل التالية:

المعايير

- القدرة على التنبؤ بالإيرادات المتأتية من الدفع الإلزامي عن طريق آلية الاشتراك
- بساطة النظام بالنسبة إلى المستخدمين ومقدمي الخدمات
- القدرة على استقطاب أكبر مجموعة من المستخدمين
- اليقين القانوني

العوامل

- المعدلات ورصيدها، على أن يكون الدفع المؤجل أعلى
- جعل خيار الدفع المسبق أكثر استقطابًا
- أساس الدفع بالنسبة إلى خيار الدفع المؤجل
- سبل التعامل مع معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي من خلال خيار الدفع المؤجل
- تحديد عملية تسجيل منفصلة عن الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد
- التجديد والانسحاب ومسائل تنفيذية أخرى (كفترة الدفع مثلاً)
- الحفاظ على المنافع المتأتية من المواد 6-7 و6-8 و6-11 بما في ذلك تشجيع إتاحة المنتجات من دون قيود
- الإعفاءات من التزامات الدفع
- الدور المحتمل للتدابير التكميلية، مثل المساهمات الطوعية والتنويه بالمشاركين

10- وسلّمت مجموعة العمل بالقيمة التي يمكن أن يكتسبها خيار الاستخدام المباشر وهو ما سيتطلب مزيدًا من البلورة والإيضاحات، مع مراعاة المادة 12-3 (أ) من المعاهدة الدولية رهناً بالتشريعات الوطنية، وبحسب الاقتضاء.

11- وطلبت مجموعة العمل من الرئيسين المشاركين التواصل مع الرئيسين المشاركين للجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد لتبسيط العمل بشأن المعايير الممكنة لتخصيص الموارد من جانب صندوق تقاسم المنافع، والتدابير الداعمة التي يمكن أن يوصيها بها الجهاز الرئيسي لدعم عملية التحسين.

12- وفي ما يتعلق بتعديل الملحق الأول، ناقشت مجموعة العمل اقتراح توسيع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف. وأيدت إدراج ضمانات مختلفة محددة في مسودة حزمة التدابير، مع التشديد على الحقوق السيادية وعملية صنع القرار السيادية للأطراف المتعاقدة، كخطوة مهمة لبناء توافق في الآراء من أجل توسيع نطاق التغطية لتشمل جميع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة. وناقشت مجموعة العمل التحديات السياسية والفنية المحتملة التي تواجه الأطراف المتعاقدة للتصديق على التعديل، وطلبت من الرئيسين المشاركين والأمانة مناقشة التحديات المحتملة مع الأقاليم والتدابير اللازمة لتسهيل عمليات التصديق، خلال فترة ما بين الدورات، وذلك من أجل تيسير وضع اللمسات الأخيرة على نص التعديل. وسلّمت مجموعة العمل بأهمية الحفاظ على توازن بين توسيع نطاق تغطية النظام المتعدد الأطراف وتوليد الدخل لصندوق تقاسم المنافع.

13- واستعرضت مجموعة العمل القسم الخاص بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في مشروع القرار وقدمت عددًا من التحسينات لمناقشتها في دورتها القادمة. وأكدت مجددًا أنه ينبغي لأي اقتراح يتناول معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في إطار المعاهدة أن يهدف إلى توفير الدعم المتبادل مع إمكانية تطوير آلية محتملة في إطار اتفاقية التنوع البيولوجي، بما في ذلك لتجنب التكرار في عمليات الدفع. ودعت مجموعة العمل الأطراف المتعاقدة وطلبت من الرئيسين المشاركين والأمانة الاضطلاع بدور بناء في التوعية بأهمية النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها وآفاق تعزيزه من خلال التفاعل بنشاط مع الوفود وأصحاب المصلحة في العمليات ذات الصلة ضمن اتفاقية التنوع البيولوجي.

14- وبالنسبة إلى تنفيذ النظام المتعدد الأطراف المحسّن واستعراضه، ناقشت مجموعة العمل الفجوات الممكنة وضرورة المحافظة على التوازن بين عدد عمليات المصادقة على التعديل وتوليد الدخل لصندوق تقاسم المنافع.

البند 4- التطورات في المنتديات الأخرى ذات الصلة

15- تلقت مجموعة العمل معلومات محدّثة عن آخر التطورات في المنتديات الأخرى ذات الصلة وتحديداً في اتفاقية التنوع البيولوجي ومنظمة الصحة العالمية. وتلقت مجموعة العمل أيضاً معلومات محدّثة عن ملخص سياسات معلومات التسلسل الرقمي الذي طلب الرئيسان المشاركون إعداده لهذا الاجتماع. وأخذت مجموعة العمل علماً بوثيقة الدراسة الأساسية رقم 73 بعنوان دور معلومات التسلسل الرقمي في صون الموارد الوراثية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام: الفرص والتحديات التي أتيحت لمجموعة العمل بناءً على طلب أمانة هيئة الموارد الوراثية للأغذية والزراعة.

16- وقدمت السيدة علا شديد والسيد Daniel Hougendobler، من أمانة منظمة الصحة العالمية، عبر الوسائل الافتراضية معلومات محدّثة عن المفاوضات بشأن صكّ دولي ملزم قانوناً للوقاية من الجوائح والتأهب لها والاستجابة لها من جانب جهاز التفاوض الحكومي الدولي. وتضمّنت تلك المعلومات المحدّثة تفاصيل عن أهداف الصكّ المقترح ومضمونه والجدول الزمني الذي وضعه الجهاز لإنهاء مفاوضاته. وفي ما يتعلق بنظام الحصول على الموارد الوراثية للكائنات الممرضة وتقاسم منافعها الجاري العمل على وضعه حالياً كجزء من الصكّ المذكور، أشار ممثلاً منظمة الصحة العالمية إلى أنه سيشمل من حيث المبدأ كلاً من مواد العوامل الممرضة ومعلومات التسلسل على حدّ سواء، وبعضاً من المسائل البارزة التي يلتزم جهاز التفاوض الحكومي الدولي بالعمل على إيجاد حلول لها ووضع صكّ دولي ملزم قانوناً بناءً على الولاية المنوطة به.

17- وقدمت السيدة Kathryn Garforth، من أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي معلومات محدّثة عن التطورات في الاتفاقية وبروتوكول ناغويا التابع لها، ركّزت فيها على المفاوضات بشأن معلومات التسلسل الرقمي. وأبلغت مجموعة العمل بأنّ الاجتماع الثاني لمجموعة العمل التابعة لاتفاقية التنوع البيولوجي والمعنية بتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي قد عقد خلال الفترة من 12 إلى 16 أغسطس/آب 2024 في مونتريال، كندا وعمل على إعداد مشروع قرار لعرضه على مؤتمر الأطراف. ويتضمن مشروع القرار أساليب تنفيذ الآلية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي الخاصة بالموارد الوراثية ومختلف مكونات هذه الأساليب. ويشير مشروع القرار الموصى به بشكل واضح إلى الخيارات الجاري بحثها، رغم احتوائه على العديد من الأقواس المعقوفة في مختلف أقسامه. وهو يتناول العلاقة مع الصكوك الدولية الأخرى ويتضمن نصاً يتناول عدداً من المفاهيم الجاري بحثها

ضمن مجموعة عمله، على غرار وضع حدود ممكنة للإعفاء من الدفع وتوجيهات بشأن قواعد البيانات. وأشارت أيضاً ممثلة الأمين التنفيذي لاتفاقية التنوع البيولوجي إلى أنّ اللجنة الاستشارية التابعة للاتفاقية والمعنية بتعبئة الموارد قد عقدت اجتماعها الثالث في أغسطس/آب 2024 وبحث في الهيئة التي من الممكن أن تقوم بتلقي وصرف الأموال المتاحة من خلال الآلية المتعددة الأطراف لتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي. وفي الختام، أشارت إلى أنّ الاجتماع السادس عشر لمؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي سيعقد في كالي، كولومبيا في وقت لاحق من هذا العام. وسوف تتيح الأمانة الروابط إلى الندوات الإلكترونية المقبلة بخصوص معلومات التسلسل الرقمي التي ستنظمها أمانة اتفاقية التنوع البيولوجي.

18- واطلعت مجموعة العمل أيضاً على عرض قدمته السيدة Isabel Lopez Noriega والسيد Mathieu Rouard من مراكز الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، بشأن ملخص السياسات الذي جرى إعداده بدعوة من الرئيسين المشاركين بشأن إنتاج معلومات التسلسل الرقمي في مجال تحسين المحاصيل، واستخدامها وتشاؤها. وكان الغرض من إعداد الملخص عن السياسات إعطاء مدخلات فنية لمجموعة العمل للاستعانة بها في مناقشاتها خلال اجتماعها الثاني عشر الحالي. وتضمن العرض مزيداً من التفاصيل عن كيفية استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في مجال تحسين المحاصيل، وعن مختلف أصحاب المصلحة الذين يعملون على إنتاج معلومات التسلسل الرقمي واستخدامها، وخريطة لمشهد قواعد البيانات المتصلة بالزراعة في ما يتعلق بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي. وتناول ممثلاً الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية قضايا مثل نزع الطابع المادي في سياق الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة والمكاسب في كفاءة معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في مختلف مراحل تربية النباتات ومختلف المصطلحات المستخدمة في سياق معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي. وأشارت مجموعة العمل إلى ضرورة استخدام المعلومات والمنتجات المعرفية المتصلة بها التي طوّرتها الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لمساعدة الأطراف المتعاقدة في المعاهدة على تكوين فهم أفضل لبعض القضايا الفنية المتصلة بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، من خلال الندوات الإلكترونية مثلاً. ورحّب الرئيسان المشاركون بملخص السياسات وشجعا الجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية على مواصلة عملها بشأن القضايا المتصلة بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، ولا سيما في ما يتعلق بحقوق الملكية الفكرية وأوجه الترابط بين قاعدة بيانات معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي وموارد النظام المتعدد الأطراف.

البند 5- العمل المستقبلي

19- قدّم الرئيسان المشاركون هذا البند من جدول الأعمال وعرضا اقتراحاتهما حول أفضل السبل للتخطيط للعمل في الفترة ما بين الدورات تحضيراً للاجتماع الثالث عشر لمجموعة العمل. واتفقت مجموعة العمل على الاضطلاع بالأنشطة التالية.

20- سيشارك الرئيسان المشاركون مجموعة صياغة تضمّ ممثلاً واحداً عن كل إقليم لإعادة صياغة آلية الاشتراك لكي تشمل خيارين اثنين للدفع، مع مراعاة المعايير والعوامل الواردة ضمن الفقرة 9 من هذا التقرير. وسيجري بالتوازي تكليف مجموعة مصرّة بإعادة صياغة النص بشأن الاستخدام المباشر في حزمة التدابير. وإذ لاحظ الرئيسان المشاركون أهمية المشاورات الإقليمية لتوجيه العمل الذي ستضطلع به مجموعة العمل في المستقبل، سيعملان مع الأمانة لمعالجة الاقتراحات المنبثقة عن هذا الاجتماع في حزمة التدابير. وسوف تتاح نتيجة هذا العمل لمجموعة العمل قبل انعقاد اجتماعها المقبل.

- 21- وسوف يعمل الرئيسان المشاركان مع معهد Meridian Institute لتنظيم اجتماع حضوري غير رسمي مبدئياً في الفترة من 13 إلى 15 ديسمبر/كانون الأول. وسوف يتمحور النقاش في هذا الاجتماع غير الرسمي حول معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، بما في ذلك بالنسبة إلى الدعم المتبادل مع اتفاقية التنوع البيولوجي وكيفية معالجة مسألة معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في سياق خيارات الدفع. وسوف يتيح الفرصة أيضاً لتبادل الآراء حول معدلات الدفع وعتباته بالنظر إلى الدراسات عن المبيعات والربحية في قطاع البذور المشار إليها في الفقرة 6. وسيكون شكل الاجتماع شبيهاً بذلك الذي انعقد في براغينز، سويسرا خلال شهر مايو/أيار 2023.
- 22- وتحضيراً للاجتماع المقبل، شددت مجموعة العمل على أهمية عقد مشاورات إقليمية تمكّن من إجراء مناقشات مع الأطراف المتعاقدة التي ليست أعضاء في مجموعة العمل. ومن شأن هذه المشاورات أن تتيح الفرصة لتكوين فهم مشترك إضافي بشأن حزمة التدابير، خاصة بالنسبة إلى الضمانات المخطط لها بشأن التعديل والتدابير التي يمكن اتخاذها لتيسير عملية المصادقة وإمكانية الإشارة إلى الاستثناءات الممكنة.
- 23- وطلبت مجموعة العمل من الرئيسين المشاركين التواصل مع قطاع البذور لإعطاء بعض الإرشادات الأولية بشأن اهتمام الشركات بالانضمام استناداً إلى آلية اشتراك تشمل خيارين للدفع، فضلاً عن المعايير الخاصة بالمعدلات.
- 24- ودعا الرئيسان المشاركان الأقاليم إلى تسمية إحدى جهات الاتصال لتنقيح العمليات المشار إليها في هذا القسم في ما يتعلق بالاختصاصات وبالمشاركة.

البند 6- المسائل الأخرى

- 25- لم تُناقش مجموعة العمل أية مسائل أخرى.

البند 7- اعتماد التقرير

- 26- اعتمدت مجموعة العمل تقرير اجتماعها الثاني عشر هذا.

المرفق 1

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة
الاجتماع الثاني عشر لمجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف
روما، إيطاليا، 16-19 سبتمبر/أيلول 2024
جدول الأعمال

- 1 افتتاح الاجتماع
- 2 اعتماد جدول الأعمال وتنظيم العمل
- 3 حزمة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف
- 4 التطورات في المنتديات الأخرى ذات الصلة
- 5 العمل المستقبلي
- 6 المسائل الأخرى
- 7 اعتماد التقرير

المرفق 2

قائمة المشاركين

ترد قائمة المشاركين في الوثيقة IT/OWG-EFMLS-12/24/LoP المتاحة على الصفحة الإلكترونية ضمن القسم الخاص بالتقرير على العنوان التالي:

<https://www.fao.org/plant-treaty/meetings/meetings-detail/ar/c/1674748/>

المرفق 3

مسودة حزمة من التدابير لتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف

مشروع القرار **/2025: تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها التابع للمعاهدة الدولية

إنّ الجهاز الرئاسي،

في إطار فقرات الديباجة، تم تقديم عدد من الاقتراحات البسيطة لمواصلة النظر فيها في الاجتماع القادم، مثل إدراج إشارة إلى تقاسم المنافع غير النقدية في ظل النظام المتعدد الأطراف الحالي والتوقعات المنشودة من عملية التحسين.

إذ يستذكر المادة 1 من المعاهدة الدولية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

وإذ يستذكر أنه تعزيزاً لهذه الأهداف، تنشئ المعاهدة الدولية نظاماً متعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها؛

وإذ يقرّ بأن نظاماً متعدد الأطراف يعمل بشكل كامل، ويكون سهل الاستخدام وبسيطاً أمر أساسي لعمل المعاهدة الدولية ونجاحها؛

وإذ يقرّ بأداء النظام المتعدد الأطراف منذ وضعه موضع التطبيق، وخاصة في ما يتعلق بنقل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ومساهمته في بلوغ أهداف المعاهدة الدولية، حتى وإن لم يُلبّ كل التوقعات؛

وإذ يستذكر القرارات 2013/2، و2015/1 و2017/2، التي بموجبها أنشئ الجهاز الرئاسي ومُدّدت بعدها ولاية مجموعة العمل المفتوحة العضوية المخصصة المعنية بتعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف للحصول على الموارد وتقاسم منافعها ("مجموعة العمل")؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

وإذ يستذكر القرار 2022/3، الذي قرّر بموجبه الجهاز الرئاسي إعادة إنشاء مجموعة العمل للانتهاء من تعزيز أداء النظام المتعدد الأطراف قبل انعقاد الدورة الحادية عشرة للجهاز الرئاسي، من خلال العملية المحددة في القرار، لتحقيق الأهداف المشتركة التالية:

- تعزيز الفوائد الناشئة عن النظام المتعدد الأطراف بالنسبة إلى جميع الأطراف المتعاقدة والمستخدمين، سواء أكانت نقدية أم غير نقدية؛
- وزيادة الدخل المستند إلى الاستخدام في صندوق تقاسم المنافع بطريقة مستدامة ويمكن التنبؤ بها على المدى الطويل؛
- وتوسيع التنوع الوراثي للمحاصيل والنباتات المتاحة من خلال النظام المتعدد الأطراف؛

- وتحسين توافر الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف؛
- وجعل النظام المتعدد الأطراف أكثر ديناميكيةً، نظرًا إلى وجود تطورات وقضايا ناشئة في مجالات العلوم والابتكار وتربية النباتات وبيئة السياسات العالمية؛
- وإتاحة اليقين القانوني والبساطة الإدارية والشفافية لجميع المشاركين في النظام المتعدد الأطراف.

وإذ يستأجر القرار 2022/3، الذي واصل بموجبه تنقيح ولاية مجموعة العمل؛

وبعد أن نظر في تقرير مجموعة العمل بشأن النتائج المبنية عن عملها، خاصة نتائج الاجتماع [الرابع عشر] التي شملت مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد المقترح من مجموعة العمل، ومشروع نصّ لتعديل الملحق الأول بالمعاهدة الدولية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

وإذ يتوجه بالشكر إلى مجموعة العمل على عملها المثمر وروحها البناءة، ويحيط علمًا بالعمل المنجز على مدى عدة فترات مالية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

وإذ يتوجه بالشكر كذلك إلى الرئيسين المشاركين على التزامهما وتوجيههما المقدر، مما يسرّ الإنجاز الناجح للمهام التي طلبت من مجموعة العمل تأديتها، ويحيط علمًا بالعمل المنجز على مدى عدة فترات مالية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد

يمكن تحسين النص في هذا القسم من خلال ما يلي:

- التذكير بالتقاسم العادل والمنصف للمنافع مع تيسير الحصول عليها؛
- النظر في الروابط مع حقوق المزارعين؛
- مراجعة الفقرة الجديدة الخاصة بالاستخدام المباشر من أجل معالجة قضايا الأمن الغذائي، مع مراعاة القضايا الفنية والمتعلقة بالسياسات؛
- تحسين وضوح النص الذي يتناول الجوانب الفنية للفترة الانتقالية، ومحتواه.
- توضيح أن حدود القدرة على الإمداد بكميات كبيرة من المواد تنطبق على بنوك الجينات الوطنية والدولية على حدٍ سواء؛
- التواصل مع اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد بشأن معايير التمويل؛
- إضافة مزيد من التوضيحات بشأن المصطلحات والإشارات إلى مواد محددة في المعاهدة.

- 1- يدكر بأن الوصول الميسر إلى النظام المتعدد الأطراف يُمنح عملاً باتفاق موحد لنقل المواد؛
- 2- ويدكر بأن شروط الاتفاق الموحد لنقل المواد يجب أن تكون جذابةً لمقدمي الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ومتلقّيها، من أجل تشجيع مشاركتهم في النظام المتعدد الأطراف، ويلاحظ أن الاتفاق الموحد لنقل المواد ينبغي أن يكون متوافقاً مع المعاهدة الدولية وفعالاً، وينبغي أن يضمن تنفيذ النظام المتعدد الأطراف بكفاءة؛
- 3- ويعتمد الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد كما يرد في المرفق 1 بهذا القرار؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

- 4- ويقرّر أن الاتفاق الموحد لنقل المواد على نحو ما هو وارد في المرفق 1 بهذا القرار يحلّ محلّ الاتفاق الموحد الحالي لنقل المواد اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2026؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 5- ويقرّر أيضاً أنه يحق لمقدم مواد ومثليها وقعا على اتفاق موحد لنقل المواد أو قبلا به قبل 1 يوليو/تموز 2026، الاتفاق معاً على استبدال هذا الاتفاق الموحد لنقل المواد بالاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد على نحو ما هو وارد في المرفق 1 بهذا القرار؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 6- وإذ يقرّر بأن القيود المفروضة على القدرات والحضور المحدود لقطاع البذور التجارية في بعض الأقاليم تحدّ من قدرة النظام المتعدد الأطراف على دعم تربية المنتجات المتكيفة مع احتياجات هذه الأقاليم، يوافق على أنه يجوز الحصول على المواد من النظام المتعدد الأطراف لمعالجة المسائل المتصلة بالأمن الغذائي على نحو مباشر على أساس أن المواد لا تُستخدم لأغراض تجارية؛
- 7- ويقرّر أن آلية الاشتراك بموجب الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد ستكون مفتوحة اعتباراً من 1 يوليو/تموز 2026 وأنه إلى حين دخول تعديل الملحق الأول بالمعاهدة الدولية حيّز التنفيذ، يتم، بموجب آلية الاشتراك، توفير الحصول الميسر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المدرجة في الملحق 1 الحالي وعلى جميع الموارد الوراثية الأخرى للأغذية والزراعة بموجب أحكام وشروط النظام المتعدد الأطراف. وستحتسب المدفوعات بموجب آلية الاشتراك على أساس قائمة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 8- ويقرّر بأهمية النظام المتعدد الأطراف لتمكين الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لمجموعة واسعة من المستخدمين، وخاصة المزارعين الأسريين، والشعوب الأصلية، والشركات الصغيرة لتربية النباتات والمؤسسات العامة، كما يتجلى ذلك في إدراج عتبة للمبيعات السنوية من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد، لا يُطلب بموجبها من المتلقي تسديد مدفوعات؛
- 9- ويستذكر أنه عملاً بالمادة 15 من المعاهدة الدولية، وقّعت المراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية عدداً من الاتفاقات مع الجهاز الرئاسي، موافقةً على تقديم مواد مدرجة في الملحق الأول وفقاً للجزء الرابع من المعاهدة الدولية وتوفير مواد غير مدرجة في الملحق الأول تبعاً لتوجيهات الجهاز الرئاسي؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 10- وإذ يستذكر أنه صادق، في دورته الثانية، على إدراج حواشي أو سلسلة حواشي تفسيرية في الأحكام ذات الصلة من الاتفاق الموحد لنقل المواد لنقل المواد غير المدرجة في الملحق الأول التي جمعت قبل دخول المعاهدة الدولية حيّز النفاذ لتستخدمها المراكز التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية، يؤكد أنه ينبغي لمراكز الجماعة الاستشارية والمؤسسات المشار إليها في المادة 15 أن تبدأ في استخدام الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد اعتباراً من يوليو/تموز 2026 لتوزيع كل المواد بموجب النظام المتعدد الأطراف، ويناشد الأطراف المتعاقدة والحكومات الأخرى، وخاصة البلدان المضيفة، أن تيسر تنفيذ الاتفاقات المبرمة بموجب المادة 15، لا سيما قدرتها على تبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة ونقلها بموجب المعاهدة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 11- ويقرّر أن الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد لا يهدف إلى تقييد حقوق المزارعين، رهناً بالقوانين الوطنية وحسب الاقتضاء، في حفظ البذور/مواد الإكثار المحتفظ بها في المزارع، وفي استخدامها وتبادلها وبيعها؛

- 12- ويستأنكر المادة 12-3 (د) من المعاهدة الدولية التي تنصّ على ألاّ تطالب الجهات المتلقية بأيّ حقوق للملكية الفكرية أو أية حقوق أخرى تقيّد الحصول الميسر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، أو أجزاء أو مكونات وراثية منها، في الشكل الذي تم الحصول عليه من النظام المتعدد الأطراف؛
- 13- ويرحب بالمعاهدة الدولية الجديدة للمنظمة العالمية للملكية الفكرية بشأن الملكية الفكرية والموارد الوراثية والمعارف التقليدية المرتبطة بالموارد الوراثية (معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية)، ويلاحظ أن النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة الدولية المذكور في المادة 2 من معاهدة المنظمة العالمية للملكية الفكرية كمثلٍ عن "مصدر الموارد الوراثية" الذي قد يتعين على مودع طلب البراءة الكشف عنه؛
- 14- ويحيط علمًا بأن مراجعات الاتفاق الموحد لنقل المواد لا تتغيّر حقوق الطرف الثالث المستفيد وأدواره ومسؤولياته، ويدعو منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، بوصفها الطرف الثالث المستفيد، إلى مواصلة الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها، على نحو ما هو محدد ومنصوص عليه في الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد، تحت توجيه الجهاز الرئاسي، وفقًا للإجراءات التي اعتمدها الجهاز الرئاسي بموجب القرار 2009/5؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 15- ويطلب إلى الأمين أن يُشهر اعتماد الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد ويروج لتنفيذه، بما في ذلك من خلال توفير الدعم الفني والمعلومات الأساسية كما من خلال جهود الاتصال مع مختلف المستخدمين، بما يشمل حلقات العمل الدولية أو الإقليمية أو الوطنية لبناء القدرات، رهنًا بتوفر الموارد المالية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 16- ويقدر أن هناك حدودًا لقدرة بنوك الجينات، وكما هو موضّح في البيان الصادر عن مراكز المجموعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية لدى توقيع اتفاقاتها بموجب المادة 15 في عام 2006، ولقدرة هذه المراكز على الاستجابة لطلبات كبيرة تغطي مجموعة واسعة من المواد؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 17- ويحثّ الأطراف المتعاقدة في المعاهدة الدولية، وكذلك المؤسسات التي أبرمت اتفاقات مع الجهاز الرئاسي بموجب المادة 15 من المعاهدة الدولية، على اتخاذ التدابير الضرورية لتنفيذ الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد، على نحو ما هو وارد في المرفق 1 بهذا القرار؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 18- ويطلب من أمين المعاهدة الدولية رصد تنفيذ وتشغيل الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد على نحو ما هو وارد في المرفق 1 بهذا القرار، وخاصة آلية الاشتراك الجديدة، بهدف تقديم تقرير شامل بشأن التقدم المحرز إلى الجهاز الرئاسي في كل دورة لاحقة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 19- ويشجّع الأشخاص الطبيعيين والقانونيين ممن لديهم موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة على إدراج هذه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف؛
- 20- ويطلب من اللجنة الدائمة المعنية باستراتيجية التمويل وتعبئة الموارد (لجنة التمويل) النظر في المعايير الممكنة لتخصيص الأموال من قبل صندوق تقاسم المنافع، مثل المدفوعات التي تسدّها الكيانات في بلد معيّن؛ وما إذا صادق بلد على الملحق الأول المعدّل؛ وما إذا كان بلد يتقاسم بشكل نشط المواد من خلال النظام المتعدد الأطراف؛ وما إذا كان بلد قد أتاح موادّه بالكامل؛ والنظر في إمكانية إنشاء آلية يتم بموجبها تخصيص المدفوعات التي يسدها أحد المتلقين موجود في بلد نامٍ أو في إقليم طرف متعاقد يمر اقتصاده بمرحلة انتقالية، ثم 60 إلى 80 في المائة من المبلغ المحوّل فعليًا إلى صندوق تقاسم المنافع لتمويل مشاريع لتنفيذ المعاهدة الدولية في ذلك الطرف المتعاقد؛

- 21- ويستذكر المادة 18-4 من المعاهدة الدولية ويستذكر كذلك مع التقدير المساهمات الطوعية التي قدمتها الأطراف المتعاقدة إلى صندوق تقاسم المنافع في الماضي، ويدعو الأطراف المتعاقدة التي هي في وضع يسمح لها بذلك، وخاصة الأطراف المتعاقدة التي هي من البلدان المتقدمة والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية وغيرها من المصادر، إلى أن تقدم، في أقرب فرصة ممكنة، تعهدات لصندوق تقاسم المنافع للفترة من 2026 إلى 2031 كتدبير هام لبناء الثقة في ضوء تعزيز النظام المتعدد الأطراف؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 22- ويطلب من أمين المعاهدة الدولية إبلاغ الجهاز الرئاسي بحالة التعهدات المقطوعة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

تعديل الملحق الأول

يمكن تحسين النص في هذا القسم من خلال ما يلي:

- إضافة عبارة بشأن الدعم الذي سيتم تقديمه إلى جهات الاتصال الوطنية عند التنفيذ العملي للتوسع على المستوى الوطني؛
- تحسين الوضوح بأن التعديل سوف يتعلق فقط بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الموجودة في المجموعات خارج الموقع؛
- مراجعة النص المتعلق بالإعلانات مع وضع السيادة الوطنية في الحسبان؛
- النظر في إمكانية استخدام الاتفاق الموحد لكل من عمليات النقل المحلية والدولية؛
- توحيد النص بالنسبة إلى النفاذ إلى المواد في موقعها مع اللغة المستخدمة في المعاهدة؛
- إعادة النظر في القيود المفروضة على تمويل المشاريع المتعلقة بالأنواع المستبعدة.

23- يستذكر أن مجال المعاهدة الدولية يتمثل، بموجب المادة 3، في الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وأنه لأغراض هذه المعاهدة، تُعرّف هذه الموارد في المادة 2 على أنها أي مواد وراثية ذات أصل نباتي وذات قيمة فعلية أو محتملة للأغذية والزراعة؛

24- ويستذكر أن الأطراف المتعاقدة تقرّ، في علاقاتها مع دول أخرى، بالحقوق السيادية للدول على مواردها الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، بما في ذلك أن سلطة تحديد الحصول على هذه الموارد تقع على عاتق الحكومات الوطنية وتخضع للتشريعات الوطنية، على النحو المنصوص عليه في المادة 10-1 من المعاهدة الدولية؛

25- ويقرّ اعتماد تعديل الملحق الأول بالمعاهدة الدولية على نحو ما هو وارد في المرفق 2 بهذا القرار، وفقاً للمادتين 23 و 24 من المعاهدة الدولية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

26- ويقرّ أن يعمل الجهاز الرئاسي كجهاز رئاسي للتعديل، ويضم الأطراف المتعاقدة التي صادقت على التعديل، أو قبلته أو وافقت عليه؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

- 27- وإذ يلاحظ أن التعديل الوارد في المرفق 2 بهذا القرار يتضمن ضمانات عدة، بما في ذلك بصورة خاصة الخيار المتاح للأطراف المتعاقدة بإصدار إعلان استبعاد، يقرّر أنه ينبغي لصندوق تقاسم المنافع عدم دعم المشاريع المتصلة بالأنواع المستبعدة في الأطراف المتعاقدة التي استبعدت هذه الأنواع (متفق عليه بشرط الاستشارة)، ويدعو الأطراف المتعاقدة إلى التحلي بضبط النفس عند إصدار إعلان استبعاد بموجب التعديل؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 28- وإذ يستذكر أن قائمة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الملحق الأول الحالي بالمعاهدة الدولية تتضمن إعفاءات وتقييدات واستبعادات، يلاحظ أن الملحق الأول المعدّل بالمعاهدة الدولية الوارد في المرفق 2 بهذا القرار يغطي أيضًا الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي كانت مستبعدة أو مستثناة في السابق؛
- 29- ويشجّع جميع الأطراف المتعاقدة على النظر في إمكانية المصادقة على التعديل على نحو ما هو وارد في المرفق 2 بهذا القرار، أو قبوله أو الموافقة عليه في أقرب وقت ممكن للسماح بدخوله حيز النفاذ في الوقت المناسب، مع الإقرار بأن مسؤولية تحديد الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تكون متاحة في إطار النظام المتعدد الأطراف وفقًا للمادة 11 من المعاهدة الدولية، تقع على عاتق الحكومات الوطنية؛
- 30- ويدعو الأطراف المتعاقدة التي تمارس الحق المنصوص عليه في هذه الفقرة إلى النظر في حذف الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من قوائمها عند الإمكان وتبليغ الأمين بهذا القرار، ويطلب من الأمين إتاحة هذه القوائم للعموم؛
- 31- ويطلب من الأطراف المتعاقدة التي تُصدر إعلانًا أن تذكر أسبابًا واضحة لأي استبعاد، والتي قد تشمل، ضمن جملة أمور، القيود القانونية الموجودة من قبل أو الأسباب الاجتماعية والاقتصادية أو الثقافية، مع الأخذ بالاعتبار الأمن الغذائي والاعتماد المتبادل؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 32- وإذ يستذكر أن توافر المواد في النظام المتعدد الأطراف والحصول الميسر عليها يشكّلان حافزًا على الاشتراك في النظام المتعدد الأطراف، يقرّر استعراض حالة إعلانات الاستبعاد من التعديل كجزء من استعراضه في عام 2031 المتعلق بتوافر المواد في النظام المتعدد الأطراف والحصول الميسر عليها؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 33- وإذ يستذكر أن الأطراف المتعاقدة توافق، وفقًا للمادة 12-3 (ح) من المعاهدة الدولية، على أن يوفر الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي توجد في ظروف المواقع الطبيعية وفقًا للتشريعات القطرية، أو وفقًا لما قد يحدده الجهاز الرئاسي من معايير في حالة عدم وجود مثل هذه التشريعات، يشجّع الأطراف المتعاقدة على أن توفر، وفقًا لشروط وأحكام النظام المتعدد الأطراف، الحصول على الموارد على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي توجد في ظروف المواقع الطبيعية، حسب الاقتضاء؛
- 34- ويطلب من الأمين ترويج المصادقة على تعديل الملحق الأول، أو قبوله أو الموافقة عليه، بما في ذلك من خلال جهود الاتصال وتوفير معلومات أساسية للأطراف المتعاقدة وغيرها، لدعم أو تيسير عملية المصادقة أو القبول أو الموافقة في الوقت المناسب من جانب أكبر عدد ممكن من البلدان؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 35- ويطلب من الأمين نشر معلومات أساسية يمكن أن تساعد الأطراف المتعاقدة في المصادقة على الملحق الأول المعدّل وتنفيذه مع الأخذ في الاعتبار، ضمن جملة أمور أخرى، الدراسة بعنوان "النباتات التي تغذي العالم"؛

36- ويطلب من الأمين أن يقدم، في تقاريره المنتظمة التي يرفعها إلى الجهاز الرئاسي بشأن تنفيذ النظام المتعدد الأطراف وعملياته، قائمة وقائعية إرشادية بالموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المتاحة بموجب الملحق الأول المعدل بالمعاهدة الدولية؛

37- ويدعو المدير العام لمنظمة الأغذية والزراعة إلى إطلاع مؤتمر المنظمة على تعديل الملحق الأول والترويج للمصادقة عليه أو قبوله أو الموافقة عليه من جانب البلدان الأعضاء التي هي أطراف متعاقدة في المعاهدة الدولية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

38- ويدعو الأطراف المتعاقدة، ريثما يدخل التعديل حيز النفاذ، إلى أن تتيح بالفعل، بموجب أحكام وشروط النظام المتعدد الأطراف، كامل مواردها الوراثية النباتية للأغذية والزراعة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي

- يمكن تحسين النص في هذا القسم من خلال ما يلي:
- تأكيد أهمية تشارك البيانات، بما يشمل معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، في سياق المعاهدة الدولية؛
 - توضيح المصطلحات المستخدمة للوصول إلى معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي؛
 - توضيح ومراجعة النص المتصل بحقوق الملكية الفكرية في ما يتعلق بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، مع مراعاة المادة 12-3 (د) من المعاهدة الدولية؛
 - تنقيح السبل الممكنة للإشارة إلى النظام المتعدد الأطراف كمرجع في قواعد بيانات معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي؛
 - تقاسم المنافع من استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي في ما يتعلق بخيار الدفع المؤجل؛
 - إعادة النظر في النص الخاص بالدعم المتبادل مع اتفاقية التنوع البيولوجي بعد المؤتمر السادس عشر للأطراف الخاص بها.

39- يقرّ بالدور الهام الذي تؤديه معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في الحفاظ على هذه الموارد واستخدامها على نحو مستدام؛

40- ويؤكد على أهمية الحفاظ على الوصول المفتوح إلى معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف لأغراض الصون والأبحاث الزراعية وتربية النباتات؛

41- ويعيد التأكيد على أن تقتسم المنافع الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي يشملها النظام المتعدد الأطراف، بما في ذلك استخدامها التجاري، بطريقة عادلة ومتكافئة من خلال تبادل المعلومات، والحصول على التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وتقاسم المنافع النقدية وغيرها من المنافع الناشئة عن تداولها تجاريًا، على النحو المنصوص عليه في المادة 13-2 من المعاهدة الدولية؛

- 42- ويؤكد أن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة في النظام المتعدد الأطراف ينبغي ألا تخضع لحقوق الملكية الفكرية أو أي أشكال أخرى من الحماية التي قد تقيد من توافر الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي انبثقت منها معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي؛
- 43- ويتفق على أن مدفوعات تقاسم المنافع بموجب الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد الوارد في المرفق 1 بهذا القرار تعكس أيضاً أي مساهمات في تطوير وتسويق المنتجات التي هي من الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي؛
- 44- ويعيد التأكيد على أن الحصول الميسر على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي أدرجت في النظام المتعدد الأطراف يشكّل في حد ذاته إحدى المنافع الرئيسية للنظام المتعدد الأطراف، على النحو المنصوص عليه في المادة 1-13 من المعاهدة؛
- 45- ويعيد التأكيد على أنه، وفقاً للمادة 3-12 (ج) من المعاهدة، تتاح مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، المقدمة بموجب النظام المتعدد الأطراف، جميع البيانات التعريفية، وأية معلومات وصفية متوافرة غير سرية وذات صلة، وذلك رهناً بالقانون الساري؛
- 46- وإذ يقرّ مبادئ إدارة البيانات (قابلية العثور، وقابلية الوصول، وقابلية التشغيل البيئي، وقابلية إعادة الاستخدام) والمبادئ الفرعية لكل منها، يبحث الأطراف المتعاقدة، ويدعو الأشخاص الطبيعيين والقانونيين، ممن يحتفظون بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي، إلى إتاحة هذه المعلومات للعموم، من خلال ربطها بالنظام العالمي للإعلام عن الموارد؛
- 47- ويشجّع مستخدمي الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة من النظام المتعدد الأطراف على إتاحة جميع معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي الجديدة عن هذه الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ودعم جهود بناء القدرات بحيث يمكن استخدام هذه المعلومات وتبادلها، بغية تحقيق أهداف المعاهدة الدولية المتمثلة في دعم الزراعة المستدامة والأمن الغذائي العالمي؛
- 48- ويدعو أصحاب قواعد البيانات التي تتضمن معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة إلى أن يتيحوا للمستخدمين إمكانية إرفاق بطاقة بمجموعة بيانات لتحديد النظام المتعدد الأطراف للمعاهدة الدولية كمصدر للموارد الوراثية وتشجيع المستخدمين على الاستفادة من هذه الإمكانيات؛
- 49- ويدعو الأطراف المتعاقدة، وخاصة الأطراف المتعاقدة من البلدان المتقدمة، ومراكز الجماعة الاستشارية والمؤسسات الأخرى المشار إليها في المادة 15، إلى تزويد الأطراف المتعاقدة من البلدان النامية والأطراف المتعاقدة التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية بموارد ودعمها لبناء القدرات في مجالات الحصول على معلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي عن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة وتوليد هذه المعلومات واستخدامها؛
- 50- وإذ يستذكر القرار 9/15 الصادر عن اجتماع مؤتمر الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي، والذي اتفق مؤتمر الأطراف بموجبه على أن أي حل بشأن التقاسم العادل والمنصف للمنافع الناشئة عن استخدام معلومات التسلسل الرقمي بشأن الموارد الجينية (الموارد الوراثية) ينبغي أن يكون متداعماً وقابلاً للتكيف مع الصكوك الأخرى الخاصة

بالحصول على الموارد وتقاسم منافعها، يدعو الأطراف في اتفاقية التنوع البيولوجي إلى مراعاة آلية الدفع بموجب الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد الوارد في المرفق 1 بهذه القرار والإقرار بضرورة استبعاد الدفع المزدوج؛

51- ويطلب من الأمين، تمشيماً مع الفقرة 17 من القرار 2022/13، مواصلة اتباع العمليات المنصوص عليها في اتفاقية التنوع البيولوجي وبروتوكول ناغويا الملحق بها في ما يتعلق "بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي" عن الموارد الوراثية، وتوفير المعلومات عن الأنشطة ذات الصلة بالمعاهدة الدولية والتعاون والتنسيق، عند الاقتضاء، مع أمانة الاتفاقية حول المسائل المتصلة بمعلومات التسلسل الرقمي/بيانات التسلسل الوراثي عن الموارد الوراثية من أجل تعزيز الاتساق والدعم المتبادل بين الاتفاقيات المعنية وعمليات تنفيذها، وتقديم تقرير بهذا الشأن إلى الجهاز الرئاسي في دورته المقبلة.

تنفيذ النظام المتعدد الأطراف المعزز واستعراضه

في إطار إعادة النظر في هذا القسم، يمكن تحسين النص من خلال ما يلي:

- معالجة الثغرات الممكنة والحاجة إلى الحفاظ على التوازن بين التقدم المحرز لدخول التعديلات حيز النفاذ وتوليد الدخل لصندوق تقاسم المنافع؛
- توضيح استخدام رصيد الأموال المخصصة في صندوق تقاسم المنافع في حال عدم دخول التعديل حيز التنفيذ؛
- مراجعة النص في سياق الاستعراض الذي سيجري خلال الدورة الرابعة عشرة للجهاز الرئاسي بهدف توفير اليقين القانوني؛
- إعطاء توجيهات حول اختصاصات مبدئية للجنة الاستشارية الفنية المخصصة المعنية بالنظام المتعدد الأطراف والاتفاق الموحد لنقل المواد.

52- يوافق على أن يستعرض، في دورته الرابعة عشرة في عام 2031، حالة (1) المصادقات على الملحق الأول المعدل؛ (2) ومستوى الإيرادات القائمة على الاستخدام المستحقة لصندوق تقاسم المنافع؛ (3) وتوافر المواد ضمن النظام المتعدد الأطراف وإمكانية الحصول عليها؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

53- ويوافق، إذا ما تبين من الاستعراض أنه لم يتم التوصل إلى عدد المصادقات المطلوب لدخول التعديل حيز النفاذ، وما لم يقرر الجهاز الرئاسي تمديد هذه الفترة، على النظر في العناصر التالية:

- (1) تنطبق المادتان 6-7 (خيار الحصول مرة واحدة) و6-8 (دفع مبالغ طوعية) من الاتفاق الموحد الحالي لنقل المواد وملحقه 4، على النحو المنصوص عليه في الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد الوارد في المرفق 1 بهذا القرار؛
- (2) ولن تكون أي اشتراكات جديدة ممكنة؛

(3) وسيعطى المشتركون خيار: (1) إنهاء الاشتراك بأثر فوري والعودة إلى خيار الحصول مرة واحدة بموجب المادتين 6-7 و6-8 من الاتفاق الموحد لنقل المواد. وتجنباً للدفع المزدوج، تُقيد أي مبالغ مدفوعة مقابل أي مدفوعات قد تكون مستحقة بموجب المادة 6-7 من الاتفاق الموحد الحالي لنقل المواد في غضون السنوات العشر التالية من تاريخ بدء الاشتراك الأول؛ (2) أو يواصل المشتركون طوعية اشتراكاتهم.

- (4) وأي إجراءات أخرى حسب الاقتضاء.

54- ويقرّر أن تودع الإيرادات المتأتية من خلال آلية الاشتراك في صندوق تقاسم المنافع. وتندبر انتقالي ودون المساس بالتخصيص المستقبلي للأموال المتوافرة في إطار صندوق تقاسم المنافع، تُستخدم 50 في المائة من هذه الإيرادات لدعم مشاريع في بلدان الأطراف المتعاقدة التي هي بلدان نامية أو بلدان ذات اقتصادات تمر بمرحلة انتقالية تكون قد صادقت على التعديل، أو أبلغت عن مواد متاحة في إطار النظام المتعدد الأطراف. وينبغي الاحتفاظ بالمبلغ المتبقي في صندوق تقاسم المنافع ليستخدم عند دخول التعديل حيز النفاذ؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

55- ويقرّر أنه يجوز له تمديد فترة إنفاذ هذه الحزمة من التدابير إذا بيّن الاستعراض المذكور أعلاه أن دخول التعديل حيز النفاذ أصبح في المتناول من أجل السماح لمزيد من الأطراف المتعاقدة بإتمام عمليات التصديق على المستوى الوطني؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

56- ويطلب من الأمين أن يُقدّم في كل دورة من دورات الجهاز الرئاسي تقريرًا مرحليًا عن عدد المصادقات والإعلانات عنها وعن الإيرادات المتأتية لصندوق تقاسم المنافع من خلال الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد على نحو ما هو وارد في المرفق 1 بهذا القرار؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

57- ويقرّر إعادة عقد اللجنة الفنية الاستشارية المخصصة المعنية بالاتفاق الموحد لنقل المواد والنظام المتعدد الأطراف خلال فترة السنتين 2026-2027 لتوفير المشورة بشأن تنفيذ النظام المتعدد الأطراف المعزّز. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المرفق 1 بمشروع القرار

مشروع الاتفاق الموحد المنقح لنقل المواد

يمكن تحسين نص الاتفاق الموحد لنقل المواد من خلال ما يلي:

- إعادة صياغة آلية الاشتراك لكي تشمل خيارين اثنين للدفع (خيار الدفع المسبق وخيار الدفع المؤجل)؛
- تقليص قائمة الإعفاءات من التزامات الدفع بحيث لا تحتوي إلا على حد المبيعات السنوية؛
- مراجعة المادة الجديدة بشأن عمليات نقل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة لأغراض الاستخدام المباشر من أجل معالجة قضايا الأمن الغذائي، مع أخذ القضايا الفنية والمتعلقة بالسياسات في الحسبان ومع مراعاة المادة 3-12 (أ) من المعاهدة الدولية، رهناً بالتشريعات الوطنية وبموجب الاقتضاء؛
- إعادة النظر في التعاريف الجديدة توخيًا للوضوح مع إمكانية إضافة تعاريف جديدة؛
- معالجة اقتراحات محددة بشأن كل من المواد.

الديباجة

حيث إنّ

المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (يشار إليها في ما يلي باسم "المعاهدة"¹) اعتمدها مؤتمر منظمة الأغذية والزراعة في دورته الحادية والثلاثين بتاريخ 3 نوفمبر/تشرين الثاني 2001 ودخلت حيز النفاذ بتاريخ 29 يونيو/حزيران 2004؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

تتمثل أهداف المعاهدة في صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام واقتسام المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، بما يتسق مع اتفاقية التنوع البيولوجي، من أجل الزراعة المستدامة والأمن الغذائي؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

أنشأت الأطراف المتعاقدة في المعاهدة، في سياق ممارسة حقوقها السيادية على مواردها الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، نظامًا متعدد الأطراف لتيسير الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، ولتقاسم المنافع الناشئة عن استخدام هذه الموارد على نحو عادل ومتكافئ، على أساس التكامل والتعزيز المتبادلين؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

مع مراعاة المواد 4 و 11 و 12-4 و 12-5 من المعاهدة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

¹ توخيًا للوضوح، أدرجت المصطلحات المعرفة بالخط الأسود البارز في النص بأكمله.

ومع الاعتراف بتنوع النظم القانونية لدى الأطراف المتعاقدة فيما يتعلق بقواعدها الإجرائية الوطنية التي تنظم الوصول إلى المحاكم وإلى التحكيم، والواجبات الناشئة عن الاتفاقيات الدولية والإقليمية المطبقة على هذه القواعد الإجرائية؛

تنص المادة 4-12 من **المعاهدة** على أنه ينبغي تيسير الوصول إلى **النظام المتعدد الأطراف** بمقتضى اتفاق موحد لنقل المواد، وقد اعتمد **الجهاز الرئاسي للمعاهدة**، بموجب قراره رقم 2006/1 الصادر بتاريخ 16 يونيو/حزيران 2006، الاتفاق الموحد لنقل المواد وقرر تعديله بموجب القرار 2025/XX الصادر بتاريخ XX نوفمبر/تشرين الثاني 2025. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المادة 1 - الأطراف في الاتفاق

1-1 إنَّ الاتفاق الموحّد لنقل المواد هذا (يشار إليه في ما يلي باسم "هذا الاتفاق") هو الاتفاق الموحّد لنقل المواد المشار إليه في المادة 12-4 من المعاهدة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

2-1 هذا الاتفاق المبرم:

بين : (اسم وعنوان مقدّم المادة أو المؤسسة المقدّمة للمادة، اسم المسؤول المرخص له، معلومات عن طريقة الاتصال بالمسؤول المرخص له*) (يشار إليه في ما يلي باسم "المقدّم")، (متفق عليه بشرط الاستشارة)

و: (اسم وعنوان المتلقي أو المؤسسة المتلقية، اسم المسؤول المرخص له، معلومات عن طريقة الاتصال بالمسؤول المرخص له*) (يشار إليه في ما يلي باسم "المتلقي"). (متفق عليه بشرط الاستشارة)

3-1 اتفق الأطراف في هذا الاتفاق على ما يلي: (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المادة 2 - التعريفات

لأغراض هذا الاتفاق، تعني العبارات الواردة أدناه ما يلي:

"متاحاً من دون قيود": يعتبر أي منتج متاحاً من دون قيود للآخرين لأغراض إجراء مزيد من الأبحاث والتربية عندما يكون متاحاً للبحوث والتربية دون أية التزامات قانونية أو تعاقدية أو قيود تكنولوجية، قد تحول دون استخدامه بالطريقة المحددة في المعاهدة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

"التسويق" يعني تبادل الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة مقابل مقابل مالي في السوق المفتوحة، ويكون لعبارة "التسويق التجاري" معنى مقابل. ولا يشمل التسويق التجاري أي شكل من أشكال الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير، ولا يشمل بيع السلع.

* يدرج حسب المقتضى. لا يسري في حالة الاتفاقات الموحدة لنقل المواد "بعقود القبول بفض العبوة" و"بعقود القبول على الإنترنت".
الاتفاق الموحّد لنقل المواد "بعقد القبول بفض العبوة"، هو عندما ترد نسخة من الاتفاق الموحّد لنقل المواد في عبوة تعبئة المواد ويشكل قبول المتلقي للمواد قبولاً بشروط وقواعد الاتفاق الموحّد لنقل المواد.
الاتفاق الموحّد لنقل المواد "بعقد القبول على الإنترنت"، هو عندما يبرم الاتفاق على الإنترنت ويقبل المتلقي شروط وقواعد الاتفاق الموحّد لنقل المواد بالنقر على الأيقونة المناسبة في الموقع على الإنترنت أو على النسخة الإلكترونية للاتفاق الموحّد لنقل المواد، حسبما يكون ملائماً.

المواد الوراثية تعني أية مواد من مصدر نباتي، بما فيها مواد التكاثر والإكثار الخضري، تحتوي على وحدات وراثية وظيفية. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

الجهاز الرئاسي يعني الجهاز الرئاسي للمعاهدة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

النظام المتعدد الأطراف يعني النظام المتعدد الأطراف الذي أنشئ بموجب المادة 10-2 من المعاهدة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة تعني المواد الوراثية من مصدر نباتي التي لها قيمة فعلية أو محتملة للأغذية والزراعة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير تعني مواد مشتقة من المواد، وتكون بالتالي مميزة عنها وليست جاهزة بعد للتسويق التجاري ويعتزم القائم على تطويرها بقدر أكبر أو نقلها إلى شخص أو كيان آخر لمزيد من التطوير. وتعتبر فترة تطوير الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير منتهية عندما تُسوّق هذه الموارد تجارياً كمنتج. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المنتج يعني الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تشمل² المواد أو أي من أجزائها أو مكوناتها الوراثية الجاهزة للتسويق التجاري، باستثناء السلع الأساسية والمنتجات الأخرى المستخدمة في الأغذية والعلف والتجهيز. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

قيمة المبيعات تعني الدخل الإجمالي الذي يتلقاه الملتقي وفروعه من التسويق التجاري وفي شكل رسوم تراخيص للموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة.

سمة ذات قيمة تجارية تعني أي سمة قابلة للتوريث أو القياس تضيف قيمةً تجاريةً كبيرةً على منتج، بما في ذلك على سبيل الذكر لا الحصر، السمات الزراعية، والسمات التي توفر القدرة على الصمود في وجه الإجهاد الحيوي أو غير الحيوي، والسمات التي تعزز القيمة التغذوية أو قيمة التجهيز في السلع المحصودة، وأي سمات أخرى مُستخدمة لوصف منتج لأغراض الترويج لتسويقه التجاري.

² حسبما يظهر، على سبيل المثال، من خلال النسب أو علامة غرز المورث.

المادة 3 - موضوع اتفاق نقل المواد

الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المحددة في الملحق 1 بهذا الاتفاق (ويشار إليها في ما يلي باسم "المواد") والمعلومات المتاحة ذات الصلة المذكورة في المادة 5 (ب) وفي الملحق 1 تُنقل بموجب هذا الاتفاق من مقدم المادة إلى المتلقي مع مراعاة الأحكام والشروط التي نص عليها هذا الاتفاق. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المادة 4 - أحكام عامة

1-4 يرم هذا الاتفاق ضمن إطار النظام المتعدد الأطراف وينفذ ويفسّر طبقاً لأهداف المعاهدة وأحكامها. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

2-4 يعترف الأطراف بأنهم يخضعون للتدابير والإجراءات القانونية المرعية، والتي اعتمدها الأطراف المتعاقدة في المعاهدة، بما يتفق مع المعاهدة، وعلى الأخص تلك التي أُخذت بما يتفق مع المواد 4 و 2-12 و 5-12 من المعاهدة.³ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

3-4 يوافق الأطراف في هذا الاتفاق على أنّ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة، التي تعمل نيابةً عن الجهاز الرئاسي للمعاهدة والنظام المتعدد الأطراف التابع لها، هي الطرف الثالث المستفيد بموجب هذا الاتفاق. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

4-4 يحق للطرف الثالث المستفيد، طلب الحصول على المعلومات اللازمة حسبما نصّت عليه المواد 5 (هـ) و 5-6 (ج) و 3-8، والملحق 3، والمادة 3-5 من هذا الاتفاق. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

5-4 الحقوق الممنوحة إلى منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة أعلاه لا تمنع الأطراف في هذا الاتفاق من ممارسة حقوقها بموجب هذا الاتفاق. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

³ في حالة مراكز البحوث الزراعية الدولية التابعة للجماعة الاستشارية للبحوث الزراعية الدولية وغيرها من المؤسسات الدولية، يسري الاتفاق المبرم بين الجهاز الرئاسي والمراكز المذكورة والمؤسسات الأخرى المعنية.

المادة 5 - حقوق مقدم المادة وواجباته

- يتعهد مقدم المادة بنقل المواد طبقاً للأحكام التالية من المعاهدة: (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (أ) يتاح الحصول على المادة بسرعة وبدون الحاجة إلى تتبع كل مجموعة فردية على حدة، ومن دون مقابل، أو لا ينبغي، عند فرض رسوم، أن يتجاوز الرسم التكاليف الدنيا المتكبدة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (ب) تتاح مع الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المقدمّة جميع البيانات التعريفية المتوفرة، طبقاً للقوانين المرعية، وأية معلومات وصفية أخرى متوفرة غير سرية وذات صلة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (ج) تخضع عملية الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير، بما في ذلك المواد التي يقوم المزارعون بتطويرها، لتقدير القيمين على تطويرها خلال فترة تطويرها؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (د) يكون الحصول على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة التي تحميها حقوق الملكية الفكرية أو غير ذلك من حقوق الملكية، متسقاً مع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة، ومع القوانين الوطنية ذات الصلة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (هـ) يُطلع مقدم المادة الجهاز الرئاسي، عن طريق أمينه، مرةً كل سنتين تقويميتين على الأقل، أو ضمن فترة زمنية ينبغي تحديدها من وقت لآخر من قبل الجهاز الرئاسي، على اتفاقات نقل المواد التي تم إبرامها،⁴ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

إما عن طريق:

الخيار ألف: إرسال نسخة من الاتفاق الموحد لنقل المواد الكامل،⁵ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

أو

⁴ ينبغي تقديم هذه المعلومات من قبل المقدم إلى:

The Secretary
International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture
Food and Agriculture Organization of the United Nations
I-00153 Rome, Italy

البريد الإلكتروني: ITPGRFA-Secretary@FAO.org

أو من خلال موقع النظام الميسر للاتفاق الموحد لنقل المواد: <https://mils.planttreaty.org/itt/>

⁵ في حال كانت النسخة المرسلّة من الاتفاق الموحد لنقل المواد المكتمل في شكل عقد قبول بفض العبوة، يضيف المقدم معلومات عن (أ) تاريخ إرسال الشحنة (ب) واسم الشخص الذي أرسلت إليه الشحنة، وذلك طبقاً للخيار 2 من المادة 10 من الاتفاق الموحد لنقل المواد.

الخيار باء: في حال عدم إرسال نسخة من الاتفاق الموحد لنقل المواد، (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(1) ضمان أن يكون الاتفاق الموحد لنقل المواد المكتمل تحت تصرف الطرف الثالث المستفيد عند الاقتضاء؛

(2) الإبلاغ عن مكان الاحتفاظ بالاتفاق الموحد لنقل المواد ذي الصلة وكيفية الحصول عليه؛

(3) وتوفير المعلومات التالية:

(أ) الرمز أو الرقم التعريفي المنسوب إلى الاتفاق الموحد لنقل المواد من جانب مقدم المادة؛

(ب) اسم مقدم المادة وعنوانه؛

(ج) تاريخ موافقة مقدم المادة أو قبوله للاتفاق الموحد لنقل المواد، وفي حالة عقود القبول بفض العبوة، تاريخ إرسال الشحنة؛

(د) اسم وعنوان المتلقي، وفي حالة عقود القبول بفض العبوة، اسم الشخص الذي أرسلت إليه الشحنة؛

(هـ) تحديد كل عينة في الملحق 1 بالاتفاق الموحد لنقل المواد، والحصول الذي تنتمي إليه.

(متفق عليه بشرط الاستشارة)

ويتيح الجهاز الرئاسي، عن طريق أمينه، هذه المعلومات للطرف الثالث المستفيد. وما لم تتفق الأطراف في هذا الاتفاق على خلاف ذلك، وباستثناء ما قد يكون مطلوبًا في سياق تسوية النزاعات بموجب المادة 8 من هذا الاتفاق، تُعامل هذه المعلومات على أنها معلومات تجارية سرية وينبغي ألا تستخدم إلا لوضع تقارير مجمعة.

المادة 6 - حقوق المتلقي وواجباته

تعليق تحريري: تمّ الإبقاء على أرقام المواد "6-11"، و"6-11 مكرراً" و"6-7/6-8"، لأنها تُستخدم بشكل شائع لوصف خيارات الدفع ومفاهيم الاتفاق الموحد الحالي لنقل المواد، وأصبحت مرادفات لخيار الاشتراك وخيار الحصول مرة واحدة، على التوالي. وسيُعاد ترقيم هذه المواد ولكن في مرحلة لاحقة.

1-6 يتعهد المتلقي باستخدام المواد أو صونها فقط لأغراض الأبحاث والتربية والتدريب من أجل الأغذية والزراعة. ولا تشمل هذه الأغراض الاستخدامات الكيميائية والصيدلانية و/أو غيرها من الاستخدامات الصناعية غير الغذائية/العلفية. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

1-6 مكرراً على الرغم من أحكام المادة 6-1، يجوز للمتلقي نقل المواد لاستخدامها بطريقة مباشرة إلى شخص أو كيان آخر لمعالجة القضايا المتصلة بالأمن الغذائي حيثما يكون قد أكد مع المقدم أنه يجوز نقل هذه المواد للاستخدام غير التجاري.

2-6 لا يطالب المتلقي بأية حقوق للملكية الفكرية أو أية حقوق أخرى قد تحدّ من القدرة على الحصول بسهولة على المواد المتاحة بموجب هذا الاتفاق، أو على أجزاء أو مكونات وراثية منها، في الشكل الذي تم فيه الحصول عليها من النظام المتعدد الأطراف.

3-6 في حال قيام المتلقي بصون المواد المقدّمة، للمتلقي أن يجعل المواد والمعلومات ذات الصلة المشار إليها في المادة 5 (ب) متاحةً للنظام المتعدد الأطراف باستخدام الاتفاق الموحد لنقل المواد. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

4-6 في حال قيام المتلقي بنقل المواد المقدّمة بموجب هذا الاتفاق إلى شخص أو كيان آخر (يشار إليه في ما يلي باسم "المتلقي التالي")، يعهد المتلقي إلى: (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(أ) القيام بذلك بموجب الأحكام والشروط التي نص عليها الاتفاق الموحد لنقل المواد، من خلال اتفاق موحد جديد لنقل المواد؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(ب) وإبلاغ الجهاز الرئاسي بذلك عملاً بالمادة 5 (هـ). (متفق عليه بشرط الاستشارة)

وقماشياً مع ما تقدّم، لا تترتب عن المتلقي أية واجبات أخرى تتعلق بالإجراءات التي يتخذها المتلقي التالي. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

5-6 في حال قيام المتلقي بنقل موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير، إلى شخص آخر أو كيان آخر، وإلى أن تنتهي فترة اثني عشر عاماً من توقيع هذا الاتفاق أو قبوله، يتعين على المتلقي: (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(أ) إنجاز ذلك وفقاً لشروط وأحكام الاتفاق الموحد لنقل المواد من خلال اتفاق موحد جديد لنقل المواد، شريطة ألا تكون أحكام المادة 5 (أ) من الاتفاق الموحد لنقل المواد سارية؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(ب) القيام، في الملحق 1 بالاتفاق الموحد لنقل المواد الجديد هذا، تحديد المواد التي يتم تلقيها من النظام المتعدد الأطراف، والإفادة تحديداً بأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير التي يتم نقلها مستمدة من المواد؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(ج) تبليغ الجهاز الرئاسي، وفقاً للمادة 5 (هـ)؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(د) ألا تكون عليه أي التزامات أخرى في ما يتعلق بأفعال أي متلقٍ تالٍ. (تمت الموافقة على ذلك بشرط الاستشارة)

(هـ) لا تنطبق التزامات المادة 5-6 على الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير التي ينطبق عليها كلٌّ مما يلي: تحتوي من حيث النسب على مساهمة وراثية تقل عن 12.5 في المائة من المادة، ولا تحتوي على سمة ذات قيمة تجارية نشأت عن المادة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

6-6 يتم إبرام اتفاق موحد لنقل المواد بمقتضى الفقرة 5-6 بدون الإخلال بحق الأطراف في إرفاق شروط إضافية تتعلق بمزيد من تطوير المنتج، بما في ذلك، حسب الاقتضاء، دفع تعويض مالي. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

- 11-6 يقوم المتلقي، وقت توقيع هذا الاتفاق أو وقت قبوله أو في أي وقت بعد ذلك، بإعادة استمارة التسجيل الواردة في الملحق 3 بهذا الاتفاق إلى الجهاز الرئاسي للمعاهدة، بعد ملئها بالكامل وتوقيعها، من خلال أمينه ("الاشترك").
- 11-6 مكرراً يشكّل الملحق 2 بهذا الاتفاق جزءاً لا يتجزأ من هذا الاتفاق، وإن أي إشارة إلى هذا الاتفاق، حيثما يسمح السياق بذلك مع إجراء ما يلزم من تعديلات، تُفهم على أنها تشمل أيضاً الملحق 2.
- 9-6 يتيح المتلقي للنظام المتعدد الأطراف، عبر نظام الإعلام عن الموارد المنصوص عليه في المادة 17 من المعاهدة، جميع المعلومات غير السرية الناشئة عن الأبحاث والتطوير بشأن المواد، ويُشجّع على تقاسم المنافع غير النقدية المشار إليها صراحةً في المادة 13-2 من المعاهدة الناشئة عن هذه الأبحاث والتطوير للمواد، من خلال النظام المتعدد الأطراف. ويشجّع المتلقي على أن يودع لأغراض الأبحاث والتربية عينة من أي منتج يدمج المادة في مجموعة تكون جزءاً من النظام المتعدد الأطراف.
- 10-6 يجب على المتلقي الذي تقدّم بطلب للحصول على حقوق ملكية فكرية، أو حصل عليها لأية منتجات طوّرت من مواد تم الحصول عليها من النظام المتعدد الأطراف أو من مكوناتها ويتنازل عن ذلك الطلب أو تلك الحقوق لطرف ثالث، أن ينقل التزامات تقاسم المنافع بموجب هذا الاتفاق إلى ذلك الطرف الثالث.

المادة 7 – القانون الساري

يكون القانون الساري هو المبادئ العامة للقانون، بما في ذلك مبادئ العقود التجارية الدولية الصادرة عن المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص لعام 2016، وكما يتم تحديثها لاحقاً، مع مراعاة الأهداف والأحكام ذات الصلة الواردة في المعاهدة وقرارات الجهاز الرئاسي متى دعت الحاجة إلى تفسير. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المادة 8 – تسوية النزاعات

1-8 يجوز في تسوية النزاعات بدؤها من جانب مقدّم المادة أو المتلقي أو طرف ثالث مستفيد، نيابةً عن الجهاز الرئاسي للمعاهدة والنظام المتعدد الأطراف التابع لها. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

2-8 توافق الأطراف في هذا الاتفاق على أنّ منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة التي تمثل الجهاز الرئاسي والنظام المتعدد الأطراف، يحق لها، باعتبارها طرفاً ثالثاً مستفيداً، بدء إجراءات تسوية النزاعات في ما يتعلق بحقوق وواجبات مقدّم المادة والمتلقي بموجب هذا الاتفاق.

3-8 يحقّ للطرف الثالث المستفيد أن يطلب إتاحة المعلومات اللازمة، بما في ذلك العينات حسب الاقتضاء، من قبل مقدّم المادة ومنتليها بشأن التزاماتهما التي ينصّ عليها هذا الاتفاق. ويتيح مقدّم المادة ومنتليها أي معلومات أو عينات مطلوبة على هذا النحو، حسب مقتضى الحال. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

4-8 إنّ أيّ نزاع ينشأ عن هذا الاتفاق يُحلّ على النحو التالي:

- (أ) التسوية الودية للنزاع: تحاول الأطراف بحسن نية حلّ أيّ نزاع عن طريق التفاوض. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (ب) الوساطة: في حال عدم التوصل إلى حلّ للنزاع عن طريق التفاوض، للأطراف أن تختار تسوية النزاع عن طريق الوساطة بالاستعانة بطرف ثالث وسيط محايد، بالاتفاق المتبادل بين الأطراف. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (ج) التحكيم: في حال عدم التوصل إلى حلّ للنزاع عن طريق التفاوض أو الوساطة، يجوز لأيّ من الطرفين إحالة النزاع إلى التحكيم بموجب قوانين التحكيم الصادرة عن أحد الأجهزة الدولية بعد موافقة الأطراف في النزاع. أما في حال عدم التوصل إلى اتفاق بهذا الشأن، فتتم تسوية النزاع بموجب قوانين التحكيم الصادرة عن غرفة التجارة الدولية من جانب محكمّ واحد أو أكثر يعينون طبقاً للقوانين المذكورة. ويجوز لأيّ من الطرفين، إذا أراد ذلك، تعيين محكمّ من قائمة الخبراء التي يضعها الجهاز الرئاسي لهذا الغرض؛ ويجوز أن يتفق الطرفان، أو المحكّمان اللذان عُيّنَا من قبلهما، على تعيين محكمّ واحد، أو محكمّ يترأس هيئة المحكمّين حسب مقتضى الحال، من القائمة المذكورة للخبراء. وتكون نتيجة التحكيم ملزمةً للطرفين. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (د) يجوز للأطراف المتضررة الاستفادة من الفرص المتاحة بموجب أحكام المادة 12-5 من المعاهدة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

5-8 في حال حدوث إخلال مثبت بالمادتين 1-6 و 2-6، قد يكون **المتلقي** مسؤولاً عن دفع تعويضات. ففي ما يتعلق بالمادة 1-6، تكون التعويضات متناسبةً مع الإيرادات التي يتلقاها **المتلقي** نتيجةً للإخلال المثبت. وفي ما يتعلق بالمادة 2-6، تكون التعويضات متناسبةً مع الإيرادات التي يتلقاها **المتلقي** نتيجةً لحقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الحقوق التي تقيّد من الحصول الميسّر على **المادة** أو على أجزائها أو مكوناتها الوراثية، بالشكل الوارد من **النظام المتعدد الأطراف**، وقد تؤدي بالإضافة إلى ذلك إلى التنازل عن حقوق الملكية الفكرية أو غيرها من الحقوق المعنية، وفقاً للقانون الدولي والتشريعات الوطنية ذات الصلة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المادة 9 - بنود إضافية

الضمانة

9-1 لا يعطي مقدم المادة أية ضمانات بموجب هذا الاتفاق بشأن سلامة المواد أو ملكيتها، ولا بشأن دقة أو صحة أية بيانات تعريفية أو أية بيانات أخرى مرفقة مع المواد. كما لا يقدم أية ضمانات بشأن نوعية المواد المقدمة أو ديمومتها أو نفاوتها (الوراثية أو الآلية). ليس هناك أي ضمانات للحالة الصحية النباتية للمواد غير ما يرد في شهادة الصحة النباتية المرفقة. ويكون الملتقي مسؤولاً بالكامل عن التقيد بجميع الأنظمة والقواعد المتعلقة بالحجر، والأنواع الغريبة الغازية، والسلامة البيولوجية الخاصة باستيراد المواد الوراثية أو الإفراج عنها. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

الانسحاب من هذا الاتفاق

9-2 يجوز للمتلقي الانسحاب من هذا الاتفاق وفقاً للملحق 2. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

التعديلات على الاتفاق الموحد لنقل المواد

9-3 إذا عدّل الجهاز الرئاسي أحكام وشروط الاتفاق الموحد لنقل المواد، يتعين على الملتقي، اعتباراً من التاريخ الذي يقرره الجهاز الرئاسي، أن يستخدم أحكام وشروط الاتفاق الموحد لنقل المواد المعدّل لعمليات النقل اللاحقة للمواد إلى أطراف ثالثة. وتظل حقوق الملتقي وواجباته الأخرى دون تغيير، إلا إذا وافق الملتقي صراحةً وخطياً على الاتفاق الموحد لنقل المواد المعدّل. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المرحلة الانتقالية

9-4 في حال لم يدخل تعديل الملحق الأول بالمعاهدة، على النحو الوارد في القرار [XX]/2025، حيز النفاذ قبل 31 يوليو/تموز 2031 وما لم يمدد الجهاز الرئاسي المدة أو يقرر خلاف ذلك، في دورته في عام 2031:

يكون نص المادتين 6-7 و6-8 كما يلي:

6-7 في حال قام الملتقي أو أي من فروعته بتسويق منتج ما هو مورد وراثي نباتي للأغذية والزراعة وكان هذا المنتج يتضمّن مواد كما هو مشار إليه في المادة 3 من هذا الاتفاق، وفي حال عدم إتاحة هذا المنتج للآخرين من دون قيود لأغراض إجراء المزيد من الأبحاث والتربية، يدفع الملتقي خلال الفترة التي تنطبق فيها القيود، نسبةً مئوية ثابتة من قيمة مبيعات المنتج المسوّق تجارياً إلى الآلية التي أنشأها الجهاز الرئاسي لهذا الغرض، وفقاً للملحق 4 بهذا الاتفاق.

6-8 في حال قام المتلقي أو أي من فروعته بتسويق منتج ما هو مورد وراثي نباتي للأغذية والزراعة وكان هذا المنتج يتضمن مواد كما هو مشار إليه في المادة 3 من هذا الاتفاق، وفي حال إتاحة المنتج للآخرين من دون قيود لأغراض إجراء المزيد من الأبحاث والتربية، يشجع المتلقي على دفع مبالغ طوعية إلى الآلية التي أنشأها الجهاز الرئاسي لهذا الغرض، وفقاً للملحق 4 بهذا الاتفاق، مع إجراء التعديلات اللازمة.

سيتوقف انطباق المادة 6-11 والملحقات ذات الصلة على المتلقين الجدد ولن يُسمح بأي اشتراك جديد بموجب هذا الاتفاق. ويجوز للمتلقي الذي أصبح مشتركاً قبل 31 يوليو/تموز 2031 في غضون [XX] يوم، إما:

- (1) إبلاغ الجهاز الرئاسي للمعاهدة، عن طريق أمينه، بأنه سيحافظ على الاشتراك؛ أو
- (2) الانسحاب من اشتراكه بمفعول فوري. وفي حال اختار المشترك هذا الخيار، يتوقف سريان شروط الاشتراك وتُستبدل بأحكام وشروط آلية الدفع بموجب المادتين 6-7 و6-8 والملحق 4 بهذا الاتفاق. وبعد هذا الانسحاب، يُحتسب أي مبلغ دفعه المشترك بموجب الاشتراك، بناءً على طلب المشترك، مقابل أي مدفوعات قد تستحق بموجب آلية الدفع بموجب المادتين 6-7 و6-8 والملحق 4 بهذا الاتفاق في غضون السنوات العشر التالية لتاريخ بدء الاشتراك الأول.

المادة 10 – التوقيع/القبول (متفق عليه بشرط الاستشارة)

يجوز لمقدم المادة والمتلقي اختيار طريقة القبول ما لم يطلب أي من الطرفين التوقيع على هذا الاتفاق.

الخيار 1 - التوقيع*

أنا، (الاسم الكامل للمسؤول المرخص له)، أمثل وأضمن أن لدي السلطة لتنفيذ هذا الاتفاق نيابةً عن متلقي المادة وأقر بمسؤوليات مؤسستي وواجباتها بالالتزام بأحكام هذا الاتفاق، حرفياً ومن حيث المبدأ، بهدف تعزيز صون الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة واستخدامها المستدام.

وإنني أدرك وأوافق صراحةً على أن الطرف الثالث المستفيد يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المادتين 4 و8 من هذا الاتفاق.

- أصرّح بموجب هذا أنّ قيمة مبيعات المتلقي لا تتعدى مبلغ [xx] دولار أمريكي بموجب المادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما تتخطى قيمة مبيعاته مبلغ [xx] دولار أمريكي. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً.
- أصرّح بموجب هذا أنّ المتلقي لا يتلقى أكثر من [xx] عيّنة في السنة من النظام المتعدد الأطراف وفقاً للمادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما يتجاوز عدد العينات التي يحصل عليها من النظام المتعدد الأطراف [xx] عيّنة. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً.
- أصرّح بموجب هذا أنّ المتلقي يستخدم المواد أو يحتفظ بها فقط لأغراض التوصيف أو التجديد أو التكاثر أو [xx] وفقاً للمادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما يستخدم المواد لأغراض أخرى. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً.

التوقيع التاريخ

اسم متلقي المادة

* عندما يختار مقدم المادة التوقيع، تظهر فقط الصياغة في الخيار 1 في الاتفاق الموحد لنقل المواد. وكذلك، إذا اختار مقدم المادة عقد القبول بفض العبوة أو عقد القبول على الإنترنت، تظهر في الاتفاق الموحد لنقل المواد فقط الصياغة في الخيار 2 أو الخيار 3 حسبما يكون ملائماً. وعندما يقع الاختيار على " عقد القبول على الإنترنت "، ينبغي أن تترافق المواد أيضاً مع نسخة مكتوبة من الاتفاق الموحد لنقل المواد.

الخيار 2 – الاتفاقات الموحدة لنقل المواد بعقود القبول بفض العبوة*

يكون تقديم المواد مرهوناً بقبول أحكام هذا الاتفاق. ويشكّل تقديم المواد من جانب المقدم وقبولها من جانب المتلقي واستخدامها، قبولاً بأحكام هذا الاتفاق.

يدرك المتلقي ويوافق صراحةً على أن الطرف الثالث المستفيد يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المادتين 4 و8 من هذا الاتفاق.

في حال لم تتخطَ قيمة مبيعات المتلقي مبلغ [xx] دولار أمريكي، يقدم التصريح التالي خطياً والموقع حسب الأصول إلى الجهاز الرئاسي من خلال أمينه، وإلا فإن الإعفاء المنصوص عليه في المادة 3-3 من الملحق 2 لا يسري: "أصرّح بموجب هذا أنّ قيمة مبيعات المتلقي لا تتعدى مبلغ [xx] دولار أمريكي بموجب المادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما تتخطى قيمة مبيعاته مبلغ [xx] دولار أمريكي. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً".

في حال لم يتخطَ عدد العينات التي يحصل عليها المتلقي من النظام المتعدد الأطراف [xx] عيّنة، يقدم التصريح التالي خطياً والموقع حسب الأصول إلى الجهاز الرئاسي من خلال أمينه، وإلا فإن الإعفاء المنصوص عليه في المادة 3-3 من الملحق 2 لا يسري: "أصرّح بموجب هذا أنّ المتلقي لا يتلقّى أكثر من [xx] مادة في السنة من النظام المتعدد الأطراف بموجب المادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما يتخطى عدد العينات التي يحصل عليها من النظام المتعدد الأطراف [xx] عيّنة. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً".

في حال كان المتلقي يستخدم المواد أو يحتفظ بها فقط لأغراض التوصيف أو التجديد أو التكاثر أو [xx]، يقدم التصريح التالي خطياً والموقع حسب الأصول إلى الجهاز الرئاسي من خلال أمينه، وإلا فإن الإعفاء المنصوص عليه في المادة 3-3 من الملحق 2 لا يسري: "أصرّح بموجب هذا أنّ المتلقي يستخدم المواد أو يحتفظ بها فقط لأغراض التوصيف، التجديد، التكاثر أو [xx]، بموجب المادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما يستخدم المواد لأغراض أخرى. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً".

* عندما يختار مقدم المادة التوقيع، تظهر فقط الصياغة في الخيار 1 في الاتفاق الموحد لنقل المواد. وكذلك، إذا اختار مقدم المادة عقد القبول بفض العبوة أو عقد القبول على الإنترنت، تظهر في الاتفاق الموحد لنقل المواد فقط الصياغة في الخيار 2 أو الخيار 3 حسبما يكون ملائماً. وعندما يقع الاختيار على "عقد القبول على الإنترنت"، ينبغي أن تتوافق المواد أيضاً مع نسخة مكتوبة من الاتفاق الموحد لنقل المواد.

الخيار 3 – اتفاق نقل المواد بعقود القبول على الإنترنت

- أوافق بموجب هذا على الشروط المبينة أعلاه.
- وإني أدرك وأوافق صراحةً على أن الطرف الثالث المستفيد يتمتع بالحقوق المنصوص عليها في المادتين 4 و8 من هذا الاتفاق.
- أصرّح بموجب هذا بأنّ قيمة مبيعات المتلقي لا تتعدى مبلغ [xx] دولار أمريكي بموجب المادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما تتخطى قيمة مبيعاته مبلغ [xx] دولار أمريكي. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً.
- أصرّح بموجب هذا أنّ المتلقي لا يتلقّى أكثر من [xx] عيّنة في السنة من النظام المتعدد الأطراف بموجب المادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما يتخطى عدد العينات التي يحصل عليها من النظام المتعدد الأطراف [xx] عيّنة. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً.
- أصرّح بموجب هذا أنّ المتلقي يستخدم المواد أو يحتفظ بها فقط لأغراض التوصيف أو التجديد أو التكاثر أو [xx]، بموجب المادة 3-3 من الملحق 2. ويتعهد المتلقي بأن يسدد دفعات سنوية وأن يرفع تقارير سنوية حالما يستخدم المواد لأغراض أخرى. وحق الطرف الثالث المستفيد بطلب المعلومات المناسبة عملاً بالمادة 4-4 من هذا الاتفاق مفهومٌ ومقبولٌ صراحةً.

الملحق 1 (متفق عليه بشرط الاستشارة)

قائمة المواد المقدمّة

يتضمّن هذا الملحق قائمةً المواد المقدمّة بموجب هذا الاتفاق، بما في ذلك المعلومات ذات الصلة المشار إليها في المادة 5 (ب).

وترد المعلومات التالية، أو المصدر المشار إليه والذي يمكن الحصول منه عليها، لكل مادة مدرجة: جميع البيانات التعريفية المتاحة، ورهنًا بالقانون المعمول به، أية معلومات وصفية غير سرّية أخرى متاحة وذات الصلة.

الجدول ألف

المواد:

المحصول	
المعلومات ذات الصلة، في حال توافرها، أو المصدر الذي يمكن الحصول منه عليها (الرابط)	رقم العيّنة أو أي عامل تعريف آخر

الجدول باء

المواد التي تكون موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير:

المحصول:	
المعلومات ذات الصلة، في حال توافرها، أو المصدر الذي يمكن الحصول منه عليها (الرابط)	رقم العيّنة أو أي عامل تعريف آخر

تماشياً مع المادة 5-6 (ب)، تُقدم المعلومات التالية في ما يخصّ المواد التي تم تلقيها بموجب اتفاق موحد لنقل المواد أو التي أدخلت في النظام المتعدد الأطراف بموجب اتفاق عملاً بالمادة 15 من المعاهدة، والتي تستمد منها الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة قيد التطوير الواردة في الجدول بـ:

المحصول:	
المعلومات ذات الصلة، في حال توافرها، أو المصدر الذي يمكن الحصول منه عليها (الرابط)	رقم العينة أو أي عامل تعريف آخر

الملحق 2

شروط الاشتراك

المادة 1 - الاشتراك

- 1-1 يوافق المتلقي على أن يكون ملزماً بالأحكام والشروط الإضافية ("شروط الاشتراك") من خلال توقيع استمارة التسجيل الواردة في الملحق 3 حسب الأصول وفقاً للمادة 6-11 (المشار إليه في ما يلي بالمشترك). (متفق عليه بشرط الاستشارة).
- 2-1 يبدأ نفاذ الاشتراك عند استلام أمين الجهاز الرئاسي لاستمارة التسجيل الموقعة حسب الأصول في الملحق 3. ويقوم الأمين بإخطار المشترك بتاريخ الاستلام. ولا يُلزم المشترك بالتوقيع على الملحق 3 بأي اتفاق لاحق موحد لنقل المواد، خلال فترة الاشتراك. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 3-1 يُعفى المشترك من أي التزام بتسديد مدفوعات بموجب أي اتفاق موحد لنقل المواد تم التوقيع عليه في السابق، ووجدها التزامات الدفع المنصوص عليها في شروط الاشتراك تنطبق. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 4-1 يجوز للجهاز الرئاسي تعديل شروط الاشتراك في أي وقت. ولا تسري شروط الاشتراك المعدلة على أي اشتراك قائم، إلا إذا قام المشترك بإخطار الجهاز الرئاسي بموافقه على الخضوع لشروط الاشتراك المعدلة. وفي حال وافق المشترك على شروط الاشتراك المعدلة، فإن هذه الموافقة لا تؤثر على التاريخ الذي بدأ فيه نفاذ الاشتراك. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المادة 2 - السجل

- يوافق المشترك على إدراج اسمه الكامل وتفاصيل الاتصال به وتاريخ بدء نفاذ الاشتراك في سجل عام ("السجل") ويتعهد بإبلاغ الجهاز الرئاسي للمعاهدة فوراً، من خلال أمينه، بأي تغييرات في هذه المعلومات. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المادة 3 - تقاسم المنافع النقدية

- 1-3 من أجل تقاسم المنافع النقدية الناشئة عن استخدام الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة المنصوص عليها في المعاهدة، يسدد المشترك مبالغ سنوية على أساس مبيعات المنتجات التي هي موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة.
- 2-3 يكون معدل الدفع المطبق على مبيعات المنتجات التي هي موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة [yy] في المائة.
- 3-2 مكرر ثانياً بناءً على طلب المشترك، من خلال استمارة التسجيل الواردة في الملحق 3، تُطبّق معدلات الدفع التالية:

[xx] في المائة عندما تكون هذه المنتجات متوافرة من دون قيود،

و [yy] في المائة عندما تكون هذه المنتجات غير متوافرة من دون قيود.

3-3 رغم ما تقدّم، لا يُلزم بالدفع:

- (أ) المشترك في سنة مالية لا تتعدى فيها مبيعاته مبلغ [xxx] دولار أمريكي؛
- (ب) المشترك في سنة مالية لا تتعدى فيها عدد العينات التي يحصل عليها من النظام المتعدد الأطراف [xxx] عينة؛ أو
- (ج) المشترك بالنسبة إلى أي عينات يحصل عليها من النظام المتعدد الأطراف لأغراض التصرف كمقدم خدمات لمقدم المواد، مثل التوصيف والتجديد والتكاثف.
- 4-3 تسدّد المدفوعات في غضون ستين (60) يومًا بعد إقفال حسابات كل سنة مالية، عن السنة السابقة. وكلّما أصبح الاشتراك نافذًا خلال السنة، يقوم المشترك بدفع مبلغ متناسب للسنة الأولى من اشتراكه. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 3-5 يقدم المشترك إلى أمين الجهاز الرئاسي، في غضون ستين (60) يومًا بعد إقفال حسابات كل سنة مالية، كشفًا للحسابات، بما يشمل على وجه الخصوص ما يلي:
- (أ) معلومات عن المبيعات التي تم تسديد المبالغ عنها؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (ب) في حال المادة 2-3 مكرّرًا من الملحق 2، معلومات تسمح بتحديد معدلات الدفع المطبقة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- (ج) ومصدر المعلومات المقدّمة الذي يمكن التحقق منه. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- أو تصريح موقع يبيّن أنه مُعفى من الدفع بموجب المادة 3-3 أعلاه. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- تعامل هذه المعلومات على أنها معلومات تجارية سرّية، إلى الحد الذي يحدده المشترك ضمن الحدود التي ينص عليها هذا الاتفاق، وتُتاح للطرف الثالث المستفيد، في سياق تسوية النزاعات، على النحو المنصوص عليه في المادة 8 من هذا الاتفاق، وإلى الجهاز الرئاسي لأغراض تجميع التقارير بشأن الإيرادات الواردة إلى الصندوق الذي أنشأه الجهاز الرئاسي طبقًا للمادة 3-19 (و) من المعاهدة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)
- 3-6 تُسدد جميع المدفوعات المستحقة للجهاز الرئاسي بالدولار الأمريكي بسعر الصرف المتداول في تاريخ إقفال الحسابات على الحساب التالي الذي أنشأه الجهاز الرئاسي طبقًا للمادة 3-19 (و) من المعاهدة: (متفق عليه بشرط الاستشارة)

**FAO Trust Fund (USD) GINC/INT/031/MUL,
IT-PGRFA (Benefit-sharing),
Citibank
399 Park Avenue, New York, NY, USA, 10022,
Swift/BIC: CITIUS33, ABA/Bank Code: 021000089, Account No. 36352577**

المادة 4 - الانسحاب من الاشتراك

1-4 يكون الاشتراك نافذاً إلى حين انسحاب المشترك منه، رهناً بنتائج أي تسوية للنزاعات بموجب المادة 8 من هذا الاتفاق.

2-4 يجوز للمشارك الانسحاب من اشتراكه بعد ستة أشهر من تقديم إشعار خطي بذلك إلى الجهاز الرئاسي من خلال أمينه، ليس قبل عشر سنوات من تاريخ بدء نفاذ الاشتراك. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

3-4 عند الانسحاب من الاشتراك، لا يجوز للمشارك أن يستخدم المادة بعد ذلك. ويجوز للمشارك حفظ المادة وإتاحتها للنظام المتعدد الأطراف بموجب المادة 3-6. ويجوز للمشارك أن يعرض إعادة أي مواد متبقية في حيازته إلى المقدم. وفي حال تعذر ذلك أو في حال رفض المقدم العرض، يعرض المشارك نقل هذه المادة إلى مؤسسة دولية كانت قد وقعت اتفاقاً مع الجهاز الرئاسي بموجب المادة 15 من المعاهدة أو أي بنك جينات آخر يعمل بموجب شروط وأحكام النظام المتعدد الأطراف. وإذا رُفض العرض أو لم يكن هذا النقل ممكناً، يجوز، كحلٍ أخير، إتلاف المادة وتُقدّم أدلة على إتلافها إلى الطرف الثالث المستفيد. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

4-4 تستمر أحكام تقاسم المنافع النقدية وفقاً للمادة 3 من شروط الاشتراك هذه مدة سنتين بعد انتهاء الاشتراك. وبصرف النظر عما تقدّم، وحدها المواد 4 و1-6 و2-6 و3-6 و4-6 و9-6 و10-6 و8 من هذا الاتفاق التي تظل سارية بعد انقضاء الاشتراك.

الملحق 3

استمارة التسجيل

يوافق المتلقي بموجب هذا بأن يكون ملزمًا بشروط الاشتراك.

ومن المفهوم والمتفق عليه صراحة أنه سيتم إدراج اسم المتلقي الكامل وتفاصيل الاتصال به وتاريخ سريان مفعول الاشتراك في سجل عام للمشاركين ("السجل")، وأن المتلقي أو المسؤول المخوّل عنه سيبلغ الجهاز الرئاسي للمعاهدة فورًا بأية تغييرات في هذه المعلومات من خلال أمينه.

□ (فقط في حال اختيار معدلات الدفع النقدية لتقاسم المنافع بموجب المادة 3-2 مكرّرًا من الملحق 2): أختار بموجب هذا معدلات الدفع المنصوص عليها في المادة 3-2 مكرّرًا من الملحق 2. وأفهم وأوافق صراحةً بأن يتضمن كشف حسابي السنوي المعلومات الإضافية المنصوص عليها في المادة 3-5 من الملحق 2.

التوقيع التاريخ

الاسم الكامل للمتلقي:

.....

.....

.....

.....

.....

رقم الهاتف: عنوان البريد الإلكتروني:

المسؤول المخوّل عن المتلقي:

.....

.....

.....

.....

رقم الهاتف: عنوان البريد الإلكتروني:

تنبيه: يجب على المتلقي أيضًا التوقيع على هذا الاتفاق أو قبوله، على النحو المنصوص عليه في المادة 10، وإلا لا يكون التسجيل صالحًا.

يجب على المتلقي التدليل على القبول من خلال إرسال استمارة تسجيل موقّعة إلى الجهاز الرئاسي، من خلال أمينه، على العنوان أدناه ويجب أن ترفق استمارة التسجيل الموقّعة بنسخة على هذا الاتفاق.

The Secretary,
International Treaty on Plant Genetic Resources for Food and Agriculture
Food and Agriculture Organization of the United Nations
I-00153 Rome, Italy
Email: ITPGRFA-Secretary@FAO.org

الملحق 4⁶

معدلات وطرق الدفع بموجب المادتين 6-7 و 6-8

من هذا الاتفاق

1- إذا قام المتلقي أو أي من فروعِه بالتسويق التجاري لمنتج ليس متاحًا أو منتجات ليست متاحةً دون قيود لآخرين للمزيد من الأبحاث والتربية طبقًا للمادة 2 من هذا الاتفاق، يسدد المتلقي كل سنة [نسبة واحد وواحد من عشرة في المائة (1.1 في المائة) من قيمة المبيعات السنوية للمنتج أو المنتجات التي تقل عن ثلاثين في المائة (30 في المائة)] [yy} في المائة (yy في المائة) من قيمة المبيعات السنوية للمنتج أو المنتجات].

2- لا يتوجب على المتلقي تسديد أية مدفوعات عندما يكون المنتج أو المنتجات:

(أ) متاحةً دون قيود لآخرين للمزيد من الأبحاث والتربية طبقًا للمادة 2 من هذا الاتفاق؛

(ب) قد تم شراؤها أو الحصول عليها بخلاف ذلك من شخص أو كيان آخر سبق أن دفع بالفعل مبلغًا مقابل المنتج أو المنتجات؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(ج) قد تم بيعها أو الاتجار بها كسلعة؛ أو (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(د) تحتوي من حيث النسب على مساهمة وراثية تقل عن 6.25 في المائة من المادة ولا تحتوي على سمة ذات قيمة تجارية نشأت عن المادة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

3- عندما يتضمن منتج ما مادة وراثية نباتية للأغذية والزراعة تم الحصول عليها من النظام المتعدد الأطراف بموجب اتفاقين أو أكثر لنقل المواد استنادًا إلى الاتفاق الموحد لنقل المواد، ينبغي تسديد مبلغ واحد فقط بمقتضى الفقرتين 1 و 2 أعلاه. (تمت الموافقة على ذلك بشرط الاستشارة)

4- يقدم المتلقي إلى الجهاز الرئاسي، خلال ستين يومًا (60) بعد إقفال الحسابات كل سنة مالية، تقريرًا سنويًا يحدد: (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(أ) قيمة مبيعات المنتج أو المنتجات من جانب المتلقي، وأي من فروعِه، لفترة الاثني عشر شهرًا (12) التي تسبق الإقفال السنوي للحسابات؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(ب) مبلغ المدفوعات المستحقة؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(ج) معلومات تسمح بتحديد معدل أو معدلات الدفع المعمول بها؛ (متفق عليه بشرط الاستشارة)

(د) مصدر المعلومات المقدمة الذي يمكن التحقق منه. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

⁶ يحدّد هذا الملحق معدلات وطرق الدفع بموجب المادتين 6-7 و 6-8، والتي تصبح منطبقة فقط على النحو المنصوص عليه في المادة 9-6 من هذا الاتفاق، وإثر عملية استعراض يقوم بها الجهاز الرئاسي. وترد التبعاات الخيارات المتاحة للمشارك في المادة 9-6 من هذا الاتفاق.

تعامل هذه المعلومات على أنها معلومات تجارية سرّية، إلى الحد الذي يحدّده المشترك ضمن الحدود التي ينص عليها هذا الاتفاق، وتُتاح للطرف الثالث المستفيد، في سياق تسوية النزاعات، على النحو المنصوص عليه في المادة 8 من هذا الاتفاق، وإلى الجهاز الرئاسي لأغراض تجميع التقارير بشأن الإيرادات الواردة إلى الصندوق الذي أنشأه الجهاز الرئاسي طبقاً للمادة 19-3 (و) من المعاهدة. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

5- وتكون المدفوعات مستحقة وقابلة للتسديد فور تقديم كل تقرير سنوي. وتسدد جميع المدفوعات المستحقة للجهاز الرئاسي بالدولار الأمريكي بسعر الصرف المتداول في تاريخ إقفال الحسابات للحساب التالي الذي أنشأه الجهاز الرئاسي طبقاً للمادة 19-3 (و) من المعاهدة: (متفق عليه بشرط الاستشارة)

**FAO Trust Fund (USD) GINC/INT/031/MUL,
IT-PGREFA (Benefit-sharing),
Citibank
399 Park Avenue, New York, NY, USA, 10022,
Swift/BIC: CITIUS33, ABA/Bank Code: 021000089, Account No. 36352577**

6- يجوز للمتلقّي الانسحاب من هذا الاتفاق بعد ستة أشهر من تقديم إشعار خطي بذلك إلى الجهاز الرئاسي من خلال أمينه، ليس قبل عشر سنوات من تاريخ توقيع هذا الاتفاق من قبل المقدم أو المتلقّي، أي التاريخين أبعد، أو من تاريخ قبول هذا الاتفاق من قبل المتلقّي. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

7- في حال بدأ المتلقّي، قبل الانسحاب، بالتسويق لمنتج مستحق الدفع بموجب المادتين 6-7 و 6-8 والملحق 4 بهذا الاتفاق، تستمر هذه المدفوعات طالما يجري التسويق للمنتج وبموجب أحكام المادتين 6-7 و 6-8 والملحق 4 بهذا الاتفاق (متفق عليه بشرط الاستشارة)

8- عند الانسحاب من هذا الاتفاق، لا يجوز للمتلقّي أن يستخدم المادة بعد ذلك. ويجوز للمتلقّي حفظ المادة وإاحتها للنظام المتعدد الأطراف بموجب المادة 6-3. ويجوز للمتلقّي أن يعرض أيضاً إعادة أي مواد متبقية في حيازته إلى المقدم. وفي حال تعذر ذلك أو في حال رفض المقدم العرض، يعرض المتلقّي نقل المادة إلى مؤسسة دولية كانت قد وقعت اتفاقاً مع الجهاز الرئاسي بموجب المادة 15 من المعاهدة أو أي بنك جينات آخر يعمل بموجب شروط وأحكام النظام المتعدد الأطراف. وإذا رُفض العرض أو لم يكن هذا النقل ممكناً، يجوز، كحلّ أخير، إتلاف المادة وتقدّم أدلة على إتلافها إلى الطرف الثالث المستفيد.

9- بصرف النظر عمّا تقدّم، وحدها المواد 4 و 6-2 و 6-3 و 6-9 و 6-10 و 8 من هذا الاتفاق التي تظل سارية بعد دخول الانسحاب حيّز النفاذ. (متفق عليه بشرط الاستشارة)

المرفق 2 بمشروع القرار

مشروع نص لتعديل الملحق الأول بالمعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة، وفقاً للمادتين 23 و24:

يمكن تحسين مشروع نص التعديل من خلال ما يلي:

- توضيح استخدام عبارة "ظروف خارج المواقع الطبيعية" وعبارة "مجموعات خارج المواقع الطبيعية"؛
- إعادة النص الذي تم حذفه من "مسودة حزمة يونيو/حزيران 2019"؛
- النظر في إمكانية حذف عبارة "الأنواع الأصلية في أراضيه".

المادة 1: التعديل

في الملحق الأول، تُدرج الفقرتان التاليتان بعد قائمة الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة:

"1- تعزيزاً لأهداف المعاهدة الدولية ونطاقها، ووفقاً للمادة 3 من المعاهدة، ودون الإخلال بالمادة 12-3 (ح) من هذه المعاهدة، يجب أن يشمل النظام المتعدد الأطراف، بالإضافة إلى المحاصيل الغذائية والأعلاف المذكورة أعلاه، جميع الموارد الوراثية النباتية الأخرى للأغذية والزراعة، الخاضعة لإدارة وسيطرة الأطراف المتعاقدة والموجودة في المجال العام وتوجد في ظروف خارج المواقع الطبيعية."

"2- لدى المصادقة على هذا التعديل أو قبوله أو الموافقة عليه، يجوز للطرف المتعاقد، وبصورة استثنائية، أن يعلن عن عدد معين ومحدود من الأنواع الأصلية في أراضيه، التي لن يوفرها بموجب أحكام وشروط النظام المتعدد الأطراف. ولا يؤثر هذا الإعلان على حقوق والتزامات أي طرف متعاقد آخر تتعلق بالأنواع المعنية، ولا على حقوق والتزامات المراكز الدولية للبحوث الزراعية أو المؤسسات الدولية الأخرى التي أبرمت اتفاقاً مع الجهاز الرئاسي بموجب المادة 15 من هذه المعاهدة. ويجوز للطرف المتعاقد سحب إعلانه في أي وقت، أو حذف موارد وراثية نباتية للأغذية والزراعة من قائمته في أي وقت، ولكن لا يجوز له إصدار أي إعلان إضافي."

المادة 2: العلاقة مع المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة (2001)

بعد بدء نفاذ التعديل، يتضمن أي انضمام إلى المعاهدة الدولية بشأن الموارد الوراثية النباتية للأغذية والزراعة هذا التعديل.